المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

OPEN GOVERNMENT MOROCCO

الحكومة المنفتحة بالمغرب

GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

خطة العمل الوطنية للحكومة المنفتحة

2023 - 2021

خطة العمل الوطنية
للحكومة المنفتحة

٢٠٢١ – ٢٠٢٣

تقديم

لقد انخرط المغرب في مسار من الإصلاحات الرامية إلى ترسيخ قيم الديمقراطية التشاركية وتكريس مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد بغية استشراف المستقبل بآليات حكامة جديدة قادرة على استيعاب الطموحات المتجددة للمواطن المغربي ومنسجمة مع ما كرسه الدستور المغربي في هذا المجال.

وفي إطار تطلع بلادنا إلى ترسيخ هذا المسار الديمقراطي التنموي، انخرطت الحكومة المغربية في مبادرة شراكة الحكومة المنفتحة (OGP) في أبريل 2018، وفي شهر ماي من سنة 2019، التحق مجلس النواب المغربي بالشق البرلماني من هذه المبادرة، كما انضم مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، في أكتوبر 2020، إلى البرنامج المحلي لهذه الشراكة. وبذلك يكون المغرب قد انخرط بمؤسساته الثلاث من حكومة، وبرلمان، وإدارة محلية في هذه المبادرة الدولية التشاركية.

وتماشيا مع التوصيات الدولية، ودعما لتحزيز الشفافية الشاملة في هذا الورش، تم إحداث بوابة وطنية للحكومة المنفتحة بالمغرب، www.gouvernement-ouvert.ma، لتمكين عموم المواطنات والمواطنين من الاطلاع على مضامين الالتزامات وتتبع مستوى تقدمها وكذا التعرف على جميع المستجدات والمعلومات المتعلقة بهذا الورش.

كما تشكل هذه البوابة أداة لتحزيز قنوات التفاعل بين الإدارة والمواطن لاسيما من خلال فضاءات مخصصة لاستقبال المقترحات والملاحظات حول خطط العمل الوطنية للحكومة المنفتحة.

ولإنجاح هذا الورش الوطني الهام، تم وضع نظام حكامة خاص يعتمد على شراكة قوية مع المجتمع المدني، فالتمثيلية المتساوية بين المجتمع المدني وممثلي القطاعات الحكومية في لجنة الإشراف المسؤولة عن اعداد وتتبع وتقييم التزامات الحكومة المنفتحة، وكذا التأسيس لنظام للتناوب بالنسبة لتمثيلية المجتمع المدني، مكن من قيادة ورش الحكومة المنفتحة في إطار من التكامل والتنسيق والتفاعل الإيجابي بين مختلف المتدخلين.

وقد أسهمت هذه الدينامية المشتركة في تفعيل التزامات المملكة المغربية المتضمنة في خطة العمل الوطنية الأولى للحكومة المنفتحة للفترة 2018 - 2020 والتي تضم ثمانية عشر (18) التزاما في مجالات الحصول على المعلومات، والنزاهة ومكافحة الفساد، وشفافية الميزانية، والمشاركة المواطنة والتواصل والتحسيس، حيث بلغت نسبة إنجازها الإجمالية 84 % إلى غاية دجنبر 2020.

وفي إطار استكمال الجهود المبذولة، تم إطلاق ورش إعداد خطة العمل الوطنية الثانية للحكومة المنفتحة للفترة 2021-2023، وذلك وفق منهجية تشاركية تم التوافق بشأنها مع ممثلي المجتمع المدني بلجنة الإشراف. وتعتمد هذه المنهجية على 5 مراحل أساسية:

١. اقتراح المحاور

٢. تجميع الأفكار والمقترحات

٣. تحليل واستثمار المقترحات

٤. الصياغة بطاقات الالتزامات المقترحة

٥. المصادقة وتبني خطة العمل الوطنية

وقد تم في هذا الإطار، تنظيم ١٥ لقاءات تشاورية موضوعاتية، من أجل مناقشة أهم التحديات والإشكاليات المرتبطة بالمحاور العشرة المعتمدة في المرحلة الأولى، واقتراح حلول تم استثمارها من أجل إعداد خطة العمل الوطنية الثانية للحكومة المنفتحة.

موازاة مع اللقاءات التشاورية، تم إطلاق فضاء رقمي خاص على مستوى بوابة الحكومة المنفتحة "www.gouvernement-ouvert.ma"، لتيسير التفاعل الرقمي والمشاركة في صياغة خطة العمل الوطنية الثانية للحكومة المنفتحة، وذلك عبر طرح أفكار واقتراحات على البوابة أو التسجيل للمشاركة في اللقاءات التشاورية الموضوعاتية.

وقد عرفت اللقاءات التشاورية السالفة الذكر مشاركة فاعلين عموميين ومسؤولين بمختلف المؤسسات والإدارات المعنية بمواضيع هذه اللقاءات، كما شكلت مناسبة لتعبئة فعاليات المجتمع المدني المعنية على المستويين المحلي والجهوي للمساهمة في هذا الورش الوطني الهام.

والجدير بالذكر، أن هذه المرحلة، التي عرفت مشاركة حوالي ٥٥٥ مواطن وفاعل جمعوي، أسفرت عن تلقي أزيد من ٢٥٥ فكرة مقترحة، تم تقاسمها مع مختلف المؤسسات والإدارات المعنية من أجل تحليلها ودراستها وتحديد تلك التي يمكن إدراجها في إطار مشاريع التزامات للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣.

على إثر ذلك، تم اقتراح مجموعة من مشاريع الالتزامات من طرف ١١ مؤسسة وإدارة معنية. وقد تم إنجاز تشاور عمومي حول هذه الالتزامات المقترحة عبر البوابة الوطنية للحكومة المنفتحة.

بعد ذلك، تم إعداد ونشر النسخة النهائية لخطة العمل الوطنية الجديدة والتي تضم ٢٢ التزاما في مجالات الشفافية، وجودة الخدمات العمومية، والمشاركة المواطنة، والعدالة المنفتحة، والمساواة والشمولية، والجماعات الترابية المنفتحة.

وللإشارة، فقد تمت مواكبة مرحلة الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثانية بمخطط تواصلي خاص يعتمد بالأساس على الوسائل الرقمية، نظرا للظروف الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد-١٩، وذلك لضمان مشاركة واسعة للمواطنات والمواطنين والفاعلين الجمعويين في هذا الورش.

وتماشيا مع مبادئ الشفافية والنشر الاستباقي للمعلومة، فقد تم نشر جميع المعلومات والأفكار المقترحة من طرف المواطنين والمجتمع المدني ومآلها والإحصائيات والتقارير المفصلة حول جميع مراحل الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الجديدة على البوابة الوطنية للحكومة المنفتحة.

وللمزيد من التفاصيل حول منهجية الاعداد المشترك لهذه الخطة، يرجى الاطلاع على التقرير المنشور على الرابط التالي: https://www.gouvernement-ouvert.ma/documentation.php?lang=ar .

لائحة الالتزامات المقترحة للفترة 2021-2023

الشفافية وجودة الخدمات العمومية

الالتزام

1. تعزيز الشفافية المالية
2. تعزيز تفعيل الحق في الحصول على المعلومات بالإدارات والمؤسسات العمومية
3. إصدار ومواكبة تفعيل ميثاق المرافق العمومية
4. نشر المساطر والإجراءات الإدارية وتبسيطها في أفق رقمنتها
5. النشر الاستباقي للمعلومات والمعطيات الإحصائية لقطاع التربية الوطنية
6. تحسين الحكامة الدوائية
7. تعزيز الشفافية والمشاركة في تدبير الخدمات الصحية
8. تطوير نظام معلوماتي صحي مندمج
9. إحداث بوابة وطنية للنزاهة
10. تعزيز نشر المعطيات المفتوحة وإعادة استعمالها

المساواة والشمولية

الالتزام

11. النهوض بالمساواة ومشاركة النساء في الحياة العامة وتمكينهم اقتصاديا
12. تعزيز الولوج إلى المعلومات للأشخاص في وضعية إعاقة
13. تحسين جودة الخدمات في مجال حماية الطفولة

OPEN GOVERNMENT MOROCCO
الحكومة المنفتحة بالمغرب
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

العدالة المنفتحة

الالتزام

14

نشر النصوص القانونية والأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية

15

التقعيد القانوني لاستعمال الوسائط الإلكترونية في التقاضي

16

تعزيز انخراط منتسبي العدالة في التحول الرقمي للعدالة

المشاركة المواطنة

الالتزام

17

إحداث بوابة وطنية لتكوين الجمعيات عن بعد

18

إرساء آليات لتعزيز شفافية الدعم العمومي الممنوح لمنظمات المجتمع المدني

19

تعزيز المشاركة المواطنة عبر وضع إطار قانوني للتشاور العمومي والتطوع التعاقدي

20

تعبئة المجتمع المدني ودعم قدراته من أجل تحسين مشاركته
في إعداد وتتبع وتنفيذ السياسة البيئية

الجماعات الترابية المنفتحة

الالتزام

21

تعزيز الولوج الى المعلومات ودعم المشاركة المواطنة على صعيد الجماعات الترابية

22

إعداد ونشر حقيبة أدوات (boîte à outil) لتعزيز التواصل والمشاركة المواطنة على صعيد
الجماعات الترابية

OPEN GOVERNMENT MOROCCO
الحكومة المنفتحة بالمغرب
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

الشفافية وجودة الخدمات العمومية

1 الالتزام

تعزيز الشفافية المالية

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

الوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية

توصيف الالتزام

الإشكالية المطروحة

انخرط المغرب منذ سنوات في عملية التحسين المستمر لشفافية الميزانية، لاسيما بعد اعتماد القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية ودخوله حيز التنفيذ سنة 2016. وتُوج هذا المسار بتحسن مؤشر الميزانية المفتوحة وحصول المغرب على رتب مشرفة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. هذا، وتطلعا إلى تحقيق المزيد من المكاسب في مجال الشفافية المالية من أجل تواصل أفضل مع المواطن، فإن المغرب يسعى إلى المضي قدما في هذا المشوار من خلال توفير المعلومات المالية بطريقة استباقية وتقديمها بصورة مبسطة تتلاءم مع تطلعات المواطنين.

غير أنه ليس من السهل دائما الوصول إلى تبسيط المعلومة المالية ومحتوى ميزانية الدولة لفائدة المواطن المغربي، وذلك نظرا للجانب التقني الذي تتميز به قوانين المالية والسياسات العمومية من جهة، واختلاف انتظارات المواطنين وفقا لاهتماماتهم الشخصية والمهنية من جهة أخرى وغياب ألية مستدامة تسمح بإشراك المواطنين في الحصول على المعلومة المالية.

وفيما يتعلق بالمعلومات المرتبطة بالفرضيات التي تبنى عليها قوانين المالية من حيث النفقات المتوقعة من جهة، والمداخيل المنتظر تحصيلها في نهاية السنة من جهة أخرى، فإن هذه المعلومات تعرف أحيانا مراجعة وتحيينا في أرقامها خلال التنفيذ، نظرا للعوامل الخارجية والداخلية لاسيما تلك المرتبطة بالظرفية الاقتصادية العالمية والتقلبات المناخية، ولا تكون موضوع تقرير مفصل كما هو الشأن بالنسبة لقوانين المالية (حيث تقدم بدقة جميع المعلومات المتعلقة بالظرفية الاقتصادية العالمية والوطنية وتوقعات الموارد والنفقات ومستوى المديونية مع عرض أهم المحاور التي بني عليها قانون المالية) أو النشرة الاحصائية الشهرية للمالية العمومية (حيث تقدم احصائيات حول مستوى تنفيذ النفقات والموارد خلال السنة مع الحرص على توضيح أسباب تطور معدل التغير المسجل مقارنة مع السنة الماضية).

في نفس السياق، لابد من الاشارة إلى أنه قد سبق للمغرب أن أعد التقرير القبلي للميزانية ابتداء من سنة 2019 في إطار خطة العمل الوطنية الأولى للحكومة المنفتحة برسم الفترة 2018-2020 (الالتزام 11)، إلى أن تجاوز آجال النشر المتعارف عليها نظرا لأسباب تقنية، حال دون حصول المواطنين على المعلومات في الوقت المناسب حتى يتسنى لهم التفاعل أكثر مع مضامين قوانين المالية.

الحل المقترح

فيما يتعلق بملائمة المعلومات الموجهة للمواطنين والمرتبطة لاسيما بقوانين المالية، سيتم إحداث ألية مستدامة تسمح بإشراك المواطنين في إعداد ميزانية المواطن من أجل تحسين هذه الوثيقة على مستوى الشكل والمضمون.

ومن أجل شفافية مالية أكبر وتماشيا مع المعايير الدولية في هذا المجال، سيتم إعداد تقرير نصف سنوي للميزانية يحتوي بإدراج المعطيات المحينة مقارنة مع التوقعات التي بني عليها مشروع قانون المالية، وكذا احترام آجال إصدار التقرير القبلي للميزانية. كما سيتم إعداد ونشر تقرير موحد في الوقت المناسب يتم فيه دمج كل من المراجعة النصف السنوية والتقرير القبلي للميزانية. وبالتالي سيتم نشر ٢ تقارير من أصل ٨ الموصى بها عالميا.

النتيجة المنتظرة

- وضع آلية تشاور مستدامة تسمح بإشراك المواطنين في إعداد ميزانية المواطن
- نشر ٢ تقارير من أصل ٨ الموصى بها عالميا

مؤشرات التتبع

- عدد التقارير المنشورة في الآجال المحددة

مؤشرات الأثر

- نقطة المغرب للميزانية المفتوحة في إطار المسح المتعلق بالميزانية المفتوحة برسم سنة ٢٠٢٣

أهم الأنشطة

ماي 2021 – شتنبر 2021

القيام بمقارنة مرجعية مع دول أخرى ذات الممارسات الجيدة لاسيما تلك التي تقوم بإصدار تقرير موحد يضم المراجعة النصف السنوية والتقرير القبلي للميزانية

ماي 2021 – دجنبر 2021

القيام بمقارنة مرجعية مع دول أخرى ذات الممارسات الجيدة فيما يخص اعتماد آلية تشاور مستدامة لإشراك المواطنين في إعداد ميزانية المواطن

اكتوبر 2021 – ماي 2022

تحديد هيكلة التقرير الموحد بين المراجعة النصف السنوية والتقرير القبلي للميزانية

يناير 2022 – دجنبر 2022

تصميم آلية التشاور مستدامة تتلاءم مع السياق المغربي، لإشراك المواطنين في إعداد ميزانية المواطن

يونيو 2022 – غشت 2022

إعداد وصياغة التقرير الموحد بين المراجعة النصف السنوية والتقرير القبلي للميزانية بشراكة مع المديريات المعنية بالوزارة المكلفة بالمالية

شتنبر 2022 – منتصف شتنبر 2022

اعتماد ونشر التقرير الموحد بين المراجعة النصف السنوية والتقرير القبلي للميزانية

يناير 2023 – يوليوز 2023

إحداث آلية تشاور مستدامة لإعداد ميزانية المواطن

OPEN GOVERNMENT MOROCCO
الحكومة المنفتحة بالمغرب
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

2

الالتزام

تعزيز تفعيل الحق في الحصول على المعلومات بالإدارات والمؤسسات العمومية

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

الوزارة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

توصيف الالتزام

الإشكالية المطروحة

بعد إصدار القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات ودخوله حيز التنفيذ بصفة كلية ابتداء من تاريخ 12 مارس 2020، عملت الإدارات والمؤسسات العمومية على مباشرة عمليات تفعيل هذا القانون، حيث تم تعيين الأشخاص المكلفين بالحصول على المعلومات والذي بلغ عددهم أكثر من 1850 شخصا لتلقي الطلبات والرد عليها. وفي نفس السياق، تم تنظيم دورات تكوينية لفائدة هؤلاء الأشخاص عبر مكونين مختصين سبق تكوينهم لهذا الغرض، كما تم إحداث بوابة إلكترونية للحصول على المعلومات بهدف تيسير عملية إيداع الطلبات واستخراج الإحصائيات المرتبطة بها.

ورغم هذه التدابير والجهود المبذولة من طرف مختلف المؤسسات والهيئات المعنية، لا تزال نسبة التفاعل مع طلبات الحصول على المعلومات المقدمة من طرف المرتفقين غير كافية كما وكيفا، وذلك راجع لعدة أسباب من أهمها:

- غياب آلية دائمة لدعم وتقوية قدرات الأشخاص المعينين المكلفين بالمعلومات
- قصور على مستوى نشر المعلومات ولاسيما تلك المنصوص عليها في المادة 10 من القانون 31.13 والمتعلقة بالنشر الاستباقي للمعلومات.

الحل المقترح

يتعلق الالتزام المقترح بوضع آليات لتعزيز تفعيل الحق في الحصول على المعلومات، من خلال:

- تفعيل شبكة الأشخاص المكلفين بالحق في الحصول على المعلومات كفضاء لتقاسم التجارب وتقوية القدرات وتدعيم الخبرات
- وضع نظام إلكتروني لتقاسم التجارب والخبرات وتقديم المواكبة اللازمة للأشخاص المكلفين بالحق في الحصول على المعلومات
- إحداث منصة إلكترونية موحدة للنشر الاستباقي للمعلومات ببوابة الحصول على المعلومات www.chafafiya.ma والتي ستتيح الولوج إلى جميع المعلومات المنشورة من طرف الإدارات العمومية سواء بمواقعها الإلكترونية أو وسائل أخرى وفق التصنيف المحدد بالمادة 10 من القانون 31.13 المتعلقة بالنشر الاستباقي للمعلومات
- التواصل حول المنصة الإلكترونية للنشر الاستباقي للمعلومات ومواكبة الإدارات العمومية للانخراط فيها.

النتيجة المنتظرة

- تمكين الأشخاص المكلفين بالحصول على المعلومات من التوفر على مستوى عالي من الكفاءة والقدرة للتفاعل مع طلبات الحصول على المعلومات

- التوفر على بوابة موحدة للحصول على المعلومات بشكل استباقي أو عبر مسطرة إيداع الطلب
- الولوج إلى الحد الأقصى من المعلومات بشكل ميسر عبر بوابة النشر الاستباقي دون الحاجة إلى تقديم طلبه للإدارة.

مؤشرات التتبع

- نسبة تقدم تطوير النظام الإلكتروني الخاص بالشبكة
- عدد الإدارات المنخرطة بمنصة النشر الاستباقي.

مؤشرات الأثر

- نسبة الطلبات المعالجة عبر بوابة الحصول على المعلومات
- نسبة المعلومات المنشورة استباقيا عبر بوابة الحصول على المعلومات.

أهم الأنشطة

اكتوبر 2021 – مارس 2022

وضع نظام داخلي يحدد منهجية عمل الشبكة وآليات اشتغالها

فبراير 2021 – فبراير 2023

تطوير نظام إلكتروني خاص بالشبكة

يوليوز 2021 – يوليوز 2021

تقديم وظائف المنصة الإلكترونية للنشر الإستباقي للمعلومات لأعضاء شبكة الحق في الحصول على المعلومات واستقاء المقترحات والملاحظات التجويدية

فبراير 2022 – مارس 2022

إطلاق المنصة الإلكترونية للنشر الاستباقي للمعلومات

يناير 2022 – يوليوز 2023

تكوين ومواكبة الإدارات المنخرطة بمنصة النشر الاستباقي

اكتوبر 2021 – يوليوز 2023

تنشيط شبكة المكلفين بالحق في الحصول على المعلومات ومواكبة أعضائها

OPEN GOVERNMENT MOROCCO
الحكومة المنفتحة بالمغرب
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

3

الالتزام

إصدار ومواكبة تفعيل ميثاق المرافق العمومية

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

الوزارة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

توصيف الالتزام

الإشكالية المطروحة

تعرف المرافق العمومية في علاقتها بالمرتفقين تفاوتا على مستوى الاستجابة لتطلعاتهم وحاجياتهم وذلك بالنظر لاختلاف أنماط وطرق تنظيمها وتدبيرها لمواردها، بالإضافة إلى التحولات والتطورات المتسارعة التي يعرفها محيطها، وذلك حسب ما أشارت إليه العديد من التقارير والتشخيصات التي تضمنتها الخطابات الملكية المتتالية.

ويعزى هذا الوضع إلى:

- تعدد أصناف المرافق العمومية التي تسدي الخدمات العمومية واختلاف المنظومة التشريعية والتنظيمية المؤطرة لكل صنف من هذه المرافق (حوالي 35 قطاع وزاري و1600 جماعة ترابية، وأكثر من 800 مؤسسة ومقاولة عمومية، بالإضافة إلى باقي الهيئات العامة والخاصة المكلفة بمهام المرفق العام)
- تفاوت مستوى جودة الخدمات المقدمة للمرتفق حسب كل صنف من أصناف المرافق العمومية
- ضعف المهنية في تقديم الخدمات لعدم احتكامها لمنظومة تؤطر علاقة المرافق العمومية بالمرتفق منذ ولوجه لهذه المرافق إلى حين حصوله على الخدمة المطلوبة
- وجود نصوص قانونية وتنظيمية تفتقد لنسق منسجم وتراتبي
- قصور المنظومة الحالية في تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وتفعيل مختلف التوصيات الصادرة عن مؤسسات الحكامة

وفي نفس السياق، فقد أفرد دستور المملكة بابا خاصا للحكامة الجيدة تضمن أسس ومبادئ تنظيم المرافق العمومية، حيث نص الفصل 157 منه على إعداد ميثاق للمرافق العمومية يحدد قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية الأخرى والأجهزة العمومية. غير أنه لم يتم لحد الآن إصدار هذا الميثاق.

الحل المقترح

إصدار ميثاق للمرافق العمومية يحدد مبادئ وقواعد الحكامة بالإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية الأخرى والأجهزة العمومية فيما يتعلق ب:

- نجاعة وفعالية المرافق العمومية (التنظيم والتدبير، تدبير الموارد البشرية والوسائل العامة)

- علاقة المرافق العمومية بالمرتفقين (الانفتاح والتواصل، استقبال وتقديم الخدمات للمرتفقين، معالجة التظلمات وتنفيذ الأحكام القضائية)
- تخليق المرافق العمومية (مدونات أخلاقية، برامج لتعزيز قيم النزاهة)
- إحداث مرصد وطني للمرافق العمومية (رصد مستوى نجاعة أداء المرافق العمومية وجودة الخدمات المقدمة)

وبغاية إعطاء بعد عملي للميثاق وضمان تعبئة جميع الفاعلين المعنيين وانخراطهم في تنزيل مضامينه ومقتضياته، سيتم وضع وتفعيل خارطة طريق خاصة تتضمن آليات التنزيل، ونظام الحكامة، وعمليات التكوين والتواصل..

النتيجة المنتظرة

- إخضاع مختلف أصناف المرافق العمومية لنفس قواعد ومبادئ التنظيم والتدبير مع مراعاة خصوصياتها
- ضمان الالتقائية وتناغم البرامج وتكامل المبادرات وتعاضد وسائل المرافق العمومية
- الرفع من مستوى الأداء وجودة الخدمات المقدمة للمرتفقين .

مؤشرات التتبع

- نشر الميثاق بالجريدة الرسمية
- عدد إجراءات خارطة الطريق المفعلة
- عدد العمليات التواصلية حول الميثاق المنجزة.

مؤشرات الأثر

- عدد المرافق العمومية التي اعتمدت مقتضيات الميثاق.

أهم الأنشطة

يوليوز 2021 – أكتوبر 2021

تتبع ومواكبة مراحل إصدار ميثاق المرافق العمومية

أكتوبر 2021 – دجنبر 2021

إعداد خارطة طريق لتفعيل الميثاق

أكتوبر 2021 – يوليوز 2023

التواصل حول الميثاق وخارطة الطريق لتفعيله

يناير 2022 – يوليوز 2023

إعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية والدلائل والأنظمة لتفعيل الميثاق

يناير 2022 – دجنبر 2023

إعداد مشروع مرسوم بتنظيم وكيفية سير المرصد الوطني للمرافق العمومية

OPEN GOVERNMENT MOROCCO
الحكومة المنفتحة بالمغرب
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

الالتزام 4

تدوين ونشر المساطر والإجراءات الإدارية وتبسيطها في أفق رقمنتها

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

الوزارة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

توصيف الالتزام

الإشكالية المطروحة

عدم شفافية المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية المعتمدة في تقديم الخدمات للمرتفقين وتنظيم طريقة تعامل الإدارة معهم وحماية حقوقهم، مما ينتج عنه نقص في الثقة اتجاه الإدارة وانتشار ممارسات ترتبط بالفساد.

وذلك راجع لعدة أسباب:

- عدم التدوين والنشر المنتظم والفوري للمساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية
- غياب قاعدة وطنية حصرية وموحدة للقرارات الإدارية التي تصدرها الإدارات العمومية لفائدة المرتفقين
- عدم إلزامية تقيد الإدارة بما يتم نشره من مساطر وإجراءات على مستوى وسائل النشر المتاحة
- التعقيد والتكرار والتداخل في المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية
- نقص في رقمنة المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية.

الحل المقترح

من أجل حل هذه الإشكاليات والعمل على تأطير العلاقة التي تربط الإدارة بالمرتفقين، بصفة عامة، تم إصدار القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 28 شتنبر 2020.

ويهدف هذا القانون إلى إرساء قواعد جديدة للعلاقة التي تربط المرتفق بالإدارة وتقويتها على أساس مجموعة من المستجدات أهمها:

- إرساء مبدأ شفافية المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية، وإلزامية توفرها على تأطير قانوني
- إلزام الإدارات بجرد وتصنيف وتدوين جميع القرارات الإدارية التي تدخل في مجال اختصاصها من خلال إعداد مصنفات القرارات الإدارية ونشرها في البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية بعد المصادقة عليها
- إلزام الإدارات بتقديم وصل إيداع للمرتفق فور تقديمه ملف طلب الحصول على قرار إداري
- إلزام الإدارات بتحديد آجال قصوى للرد على طلبات المرتفقين المتعلقة بالقرارات الإدارية
- ضمان حق المرتفق في الطعن الإداري في حالتي سكوت الإدارة أو ردها السلبي

- وسيتم تنزيل مقتضيات هذا القانون على عدة مراحل داخل أجال 5 سنوات منذ دخوله حيز التنفيذ.

وفي هذا الإطار سيتم خلال الفترة الممتدة بين أكتوبر 2020 ويونيو 2023 القيام بما يلي:

- إعداد مصنفات القرارات الإدارية والمصادقة عليها من طرف اللجنة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية
- نشر مصنفات القرارات الإدارية المصادق عليها بالبوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية
- تبسيط المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية ب:
  - حذف المساطر والإجراءات غير المبررة وتوحيدها
  - العمل على تخفيض المصاريف والتكاليف المترتبة عنها بالنسبة للمرتفق والإدارة
  - مراعاة التناسب بين موضوع القرار الإداري والوثائق والمستندات والمعلومات المطلوبة للحصول عليه
- الشروع في رقمنة المجموعة الأولى من المساطر والإجراءات الأكثر تداولا في أفق رقمنة باقي المساطر والإجراءات في أجل أقصاه سنة 2025
- إعداد وتنفيذ مخطط تواصلي لمواكبة تنزيل مقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

النتيجة المنتظرة

- تعزيز الشفافية من خلال إطلاق بوابة وطنية موحدة تضم المساطر والإجراءات الإدارية الملزمة للإدارة والمرتفق
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين من خلال تبسيط ورقمنة مجموعة أولى من المساطر والإجراءات الإدارية الأكثر تداولا.

مؤشرات التتبع

- عدد القرارات الإدارية التي تم تدوينها
- عدد القرارات الإدارية التي تمت المصادقة عليها من طرف اللجنة الوطنية ونشرها بالبوابة الوطنية الموحدة
- عدد المساطر والإجراءات الإدارية التي تم تبسيطها
- عدد المساطر والإجراءات الإدارية التي تمت رقمنتها
- عدد عمليات التواصل المنجزة.

مؤشرات الأثر:

- عدد الطعون المتعلقة بالمساطر والإجراءات الإدارية
- نسبة رضا المرتفقين حول جودة الخدمات العمومية

أهم الأنشطة

شتنبر 2020 – دجنبر 2021

إعداد مصنفات القرارات الإدارية والمصادقة عليها من طرف اللجنة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية

ابريل 2021 – دجنبر 2021

نشر مصنفات القرارات الإدارية بالبوابة الوطنية

يناير 2022 – يوليوز 2023

تبسيط مجموعة أولى من المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية

يناير 2022 – يوليوز 2023

رقمنة مجموعة أولى من المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية

اكتوبر 2020 – يوليوز 2023

التواصل والتحسيس ومواكبة التغيير

OPEN GOVERNMENT MOROCCO
الحكومة المنفتحة بالمغرب
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

5 الالتزام

النشر الاستباقي للمعلومات والمعطيات الاحصائية لقطاع التربية الوطنية

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة (قطاع التربية الوطنية)

توصيف الالتزام

الإشكالية المطروحة

يتوفر قطاع التربية الوطنية على نظام مندمج للمعلومات ويقدم سنويا مجموعة من المعطيات الإحصائية الخاصة بالقطاع، رغم ذلك توجد صعوبة في الولوج إلى كافة المعلومات والمعطيات التي يتوفر عليها القطاع وصعوبة في استغلالها وإعادة استعمالها من طرف العموم. وهذا راجع بشكل كبير لطبيعة الملفات الرقمية المنشورة (PDF) وعدم استكمال جميع الإجراءات

الحل المقترح

تصميم وتطوير فضاء إلكتروني للنشر الاستباقي للمعلومات والبيانات الإحصائية لقطاع التربية الوطنية على مستوى البوابة الرسمية للقطاع www.min.gov.ma. وسيمكن هذا الفضاء من:

- النشر الاستباقي للمعلومات الواردة في المادة 10 من القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.
- نشر البيانات الإحصائية لقطاع التربية الوطنية بصيغة مفتوحة (الموارد البشرية، الخريطة المدرسية، الولوج إلى خدمات التعليم، ...)

الولوج إلى البيانات المنشورة في هذا الفضاء سيتم أيضًا عبر بوابة البيانات المفتوحة وبوابة للنشر الاستباقي للمعلومات المشار إليها في الالتزامين المتعلقين ب «تعزيز تفعيل الحق في الحصول على المعلومات بالإدارات والمؤسسات العمومية» و «تعزيز نشر المعطيات المفتوحة وإعادة استعمالها».

النتيجة المنتظرة

- التواصل حول الأرقام والمعطيات الإحصائية الخاصة بقطاع التربية الوطنية
- تدعيم وتقوية البحث العلمي والحقل المعرفي من خلال تسهيل الولوج إلى المعلومة وإعادة استعمالها
- حماية حقوق المواطنين من خلال رفع الوعي القانوني لديهم، واطلاعهم على الإجراءات والمساطر الإدارية الجاري بها العمل
- تعزيز معايير الشفافية وقواعد الانفتاح والنزاهة
- المساهمة في إرساء أجواء الثقة بين الإدارة والمرتفقين
- المساهمة في توفير الظروف المحفزة للاستثمار والمبادرة وتحسين مناخ الأعمال.

مؤشرات التتبع:

- فضاء النشر الاستباقي محدث على مستوى البوابة الالكترونية لقطاع التربية الوطنية
- نسبة المعلومات المنشورة استباقيا مقارنة مع المعلومات المحددة في المادة 10 من القانون 31.13
- عدد المعطيات الإحصائية المنشورة
- نسبة المعطيات الإحصائية المنشورة بشكل مفتوح من مجموع المعطيات الإحصائية المنشورة.

مؤشرات الأثر:

- نسبة رضى مستعملي فضاء النشر الاستباقي
- تقليص عدد طلبات الحصول على المعلومات الموجهة للقطاع
- عدد عمليات إعادة استعمال المعطيات المنشورة.

أهم الأنشطة

شتنبر 2021 – دجنبر 2021

تصميم الفضاء الإلكتروني المتعلق بالنشر الإستباقي وتحديد محتواه

يناير 2022 – ماي 2022

تطوير الفضاء الإلكتروني للنشر الاستباقي وإدراج المعطيات

يوليوز 2022 – دجنبر 2023

إطلاق فضاء النشر الإستباقي والتواصل حوله

يناير 2022 – يونيو 2023

ربط المعلومات المنشورة بالفضاء مع البوابة الوطنية للنشر الإستباقي

OPEN GOVERNMENT MOROCCO
الحكومة المنفتحة بالمغرب
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

6

الالتزام

تحسين الحكامة الدوائية

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

توصيف الالتزام

الإشكالية المطروحة

تتكفل الدولة بمرضى الأمراض المزمنة كالسكري والضغط، وفي هذا الشأن زادت من مساهمتها في تمويل الأدوية من 600 مليون درهم إلى مليار و600 مليون درهم. إلا أنه رغم كل المجهودات المبذولة لازالت تطرح إشكالية استفادة المرضى من الدواء بشكل كافي وبصورة حقيقية، وذلك راجع بالأساس إلى مسطرة منح استفادة المعنيين من الدواء والمتدخلين فيها وغياب نظام معلوماتي للتتبع في هذا المجال.

الحل المقترح

إحداث نظام معلوماتي للحكامة الدوائية، سيمكن من:

- ضبط مسطرة استفادة مرضى الأمراض المزمنة من الدواء
- بناء قاعدة معطيات الأدوية التي تمنح في إطار التكفل بأصحاب الأمراض المزمنة
- إحداث قاعدة معطيات خاصة بالمرضى المستفيدين لإثبات عمليات الاستفادة من الدواء
- تلبية وتتبع مندوبيات الصحة لحاجيات المستوصفات من الدواء
- التوفر على إحصائيات ومؤشرات لتحسين جودة الخدمات المقدمة في هذا المجال.

النتيجة المنتظرة

- استفادة المرضى من الدواء بشكل كافي وبصورة حقيقية
- منح التجارة في الأدوية الممنوحة من طرف الدولة
- المساهمة في محاربة المحسوبية والزبونية والعمل على تحزيز الشفافية في هذا المجال.

مؤشرات التتبع:

- عدد الأدوية الممنوحة لأصحاب الأمراض المزمنة
- عدد المرضى المصابين بأمراض مزمنة.

مؤشرات الأثر:

- نسبة تغطية الحاجيات من الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة
- الأجل المتوسط للحصول على الأدوية من طرف المرضى.

أهم الأنشطة

اكتوبر 2021 – مارس 2022

ضبط وتبسيط مسطرة استفادة مرضى الأمراض المزمنة من الدواء

يناير 2022 – يناير 2023

بناء قاعدة معطيات الأدوية التي تمنح في إطار التكفل بأصحاب الأمراض المزمنة

يناير 2022 – يناير 2023

إحداث قاعدة معطيات خاصة بالمرضى المستفيدين لإثبات عمليات الإستفادة من الدواء

يونيو 2022 – يونيو 2023

إحداث مؤشرات لتتبع حاجيات مندوبيات الصحة والمستوصفات من الدواء

OPEN GOVERNMENT MOROCCO
الحكومة المنفتحة بالمغرب
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

7

الالتزام

تعزيز الشفافية والمشاركة في تدبير الخدمات الصحية

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

توصيف الالتزام

الإشكالية المطروحة

- محدودية شفافية المساطر والمعلومات المتعلقة بالخدمات الصحية
- ضعف آليات إشراك المواطنين في تحديد الأولويات وصياغة وتتبع وتقييم الخطط المتعلقة بالصحة على المستوى المحلي والوطني، مما يؤثر على جودة الخدمات الصحية.

الحل المقترح

فيما يخص الشفافية، سيتم:

- تدوين ونشر المساطر المتعلقة بالخدمات الصحية
- النشر الاستباقي للمعلومات المتعلقة بالصحة:
  - الخريطة الصحية
  - الموارد البشرية بكافة اختصاصاتها وتوزيعها
  - التجهيزات
  - البيانات المتعلقة بالأدوية
  - التغطية الصحية.

وسيتم اعتماد الشكل الخرائطي أو الشكل المفتوح **Open Data** لنشر هذه المعلومات وتسهيل الاطلاع عليها وإعادة استعمالها.

فيما يخص المشاركة المواطنة، سيتم اعتماد آليات لإشراك المواطنين والمجتمع المدني من أجل تطوير الخدمات الصحية، وذلك من خلال:

- تنظيم لقاءات تشاورية
- استطلاع رأي المواطنين

- إحداث منصة إلكترونية لتلقي اقتراحات المواطنين
- إعداد تقارير دورية حول مقترحات المواطنين.

النتيجة المنتظرة

- تعزيز الشفافية والنزاهة في قطاع الصحة
- تطوير الخدمات الصحية المقدمة.

مؤشرات التتبع

- عدد المساطر المتعلقة بالخدمات الصحية التي تم تدوينها
- عدد المساطر المتعلقة بالخدمات الصحية التي تم نشرها
- عدد المعلومات المتعلقة بالصحة التي تم نشرها بشكل خرائطي
- عدد المعلومات المتعلقة بالصحة التي تم نشرها بشكل مفتوح
- عدد المشاركين في اللقاءات التشاورية المنظمة
- عدد المشاركين في استطلاع الرأي
- نسبة تطوير المنصة الإلكترونية لتلقي اقتراحات المواطنين.

مؤشرات الأثر:

- عدد زيارات المنصة
- عدد المقترحات المقدمة
- نسبة رضا المرتفقين حول الخدمات الصحية.

أهم الأنشطة

يناير 2020 – يونيو 2022

تدوين ونشر المساطر المتعلقة بالخدمات الصحية

يوليوز 2022 – شتنبر 2022

النشر الاستباقي للمساطر المتعلقة بالخدمات الصحية

اكتوبر 2022 – فبراير 2023

تنظيم لقاءات تشاورية

مارس 2023 – مارس 2023

استطلاع رأي المواطنين

ابريل 2023 – شتنبر 2023

إحداث منصة إلكترونية لتلقي اقتراحات المواطنين

اكتوبر 2023 – دجنبر 2023

إعداد تقارير دورية حول مقترحات المواطنين

OPEN GOVERNMENT MOROCCO
الحكومة المنفتحة بالمغرب
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

8

الالتزام

تطوير نظام معلوماتي صحي مندمج

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

توصيف الالتزام

الإشكالية المطروحة

يعاني مهنيو الصحة والمواطنون من غياب توثيق معلوماتي للمرضى ومسارات أمراضهم وعلاجاتهم، مما يصعب معه ضبط الحياة الصحية للمرضى من طرف الأطباء، ويضطر المواطنين للحفاظ على الوثائق الورقية المتعلقة بملفاتهم الطبية (الصور الإشعاعية، الوصفات الطبية،....) وحملها عند زيارة أي طبيب.

كما يعاني قطاع الصحة من غياب معطيات موثقة حول العمليات الصحية والمستفيدين منها سواء في القطاع العام أو الخاص.

الحل المقترح

العمل على بناء نظام معلوماتي صحي مندمج، يساعد جميع المتدخلين في تجويد الخدمات الصحية. وذلك عبر:

- إشراك الفاعلين المعنيين في وضع تصور لبناء نظام معلوماتي صحي مندمج
- إنشاء وإرساء نظام معلوماتي صحي ينطلق في مرحلة أولى من الملفات الطبية للمرضى، ومن قواعد المعطيات الرقمية التي لدى بعض المستشفيات في أفق أن يدمج فيه كافة الملفات الطبية للمواطنات والمواطنين، مع تزويد النظام ببرنامج خاص لحماية المعطيات الشخصية
- إحداث منصة إلكترونية لتلقي اقتراحات المواطنين ومهنيي القطاع من أجل التطوير المستمر للنظام.

النتيجة المنتظرة

- توثيق وحفظ جميع المعلومات الصحية الخاصة بالمرضى
- تمكين مهنيي القطاع من الاطلاع الآني على الملفات الطبية للمرضى وتتبعها
- تجويد الخدمات الصحية.

مؤشرات التتبع

- عدد اللقاءات التشاورية مع الفاعلين المعنيين التي تم تنظيمها

- عدد الفاعلين المعنيين الذين تم إشراكهم
- نسبة تقدم تطوير النظام المعلوماتي الصحي
- نسبة تقدم تطوير المنصة الإلكترونية لتلقي اقتراحات المواطنين ومهنيي القطاع.

مؤشرات الأثر

- عدد الملفات الطبية للمرضى التي تم توثيقها وحفظها بالنظام المعلوماتي الصحي
- عدد الحسابات المحدثة لمهنيي القطاع
- عدد العمليات (احداث، اطلاع، تحيين) المنجزة من طرف مهنيي القطاع على الملفات الطبية للمرضى عبر النظام المعلوماتي الصحي
- نسبة رضا مهنيي القطاع حول النظام المعلوماتي الصحي
- نسبة رضا المواطنين حول النظام المعلوماتي الصحي ودوره في تجويد الخدمات الصحية.

أهم الأنشطة

أكتوبر 2021 – مارس 2022

تنظيم لقاءات تشاورية مع الفاعلين المحنيين من أجل وضع تصور لبناء النظام المعلوماتي الصحي المندمج

يناير 2022 – يناير 2023

تطوير النظام المعلوماتي الصحي المندمج

أكتوبر 2022 – ماي 2023

رقمنة المحطيات والملفات الطبية الخاصة بالمرضى وإدراجها بالنظام المعلوماتي

فبراير 2023 – يونيو 2023

دعم ومواكبة مهنيي الصحة للانخراط في النظام المعلوماتي الصحي

فبراير 2023 – ماي 2023

إحداث منصة إلكترونية لتلقي اقتراحات المواطنين ومهنيي القطاع

9

الالتزام

إحداث بوابة وطنية للنزاهة

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

توصيف الالتزام

الإشكالية المطروحة

انخرط المغرب في مجموعة من المشاريع التي تهدف إلى تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، إلا أن التواصل بخصوصها والمعلومات المتعلقة بها يبقى محدودا جدا. ذلك أنه، يبقى من الصعب الحصول على معلومات مجمعة تتعلق بهذا الموضوع في بوابة مخصصة لذلك. وهو ما يترتب عنه صعوبة في تحقيق المشاركة المواطنة وانخراط المواطنين في السياسات العمومية الفعالة وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة.

الحل المقترح

تقترح الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها من خلال هذا المشروع إحداث »بوابة وطنية للنزاهة « . ويتماشى هذا الالتزام بشكل خاص مع المحور الثالث من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2025-2015 المتعلق " بالشفافية والحصول على المعلومات".

هذا، وسيمكن هذا المشروع من تطوير الجهود المبذولة لتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية عن طريق تمكين المواطنين من الحصول على تقارير ودراسات ومعلومات متعلقة بالنزاهة ومكافحة الفساد والاطلاع على مجهودات الهيئة الوطنية وشركائها في هذا المجال. كما سيتيح هذا الموقع إمكانية إبداء الرأي والاقتراحات الهادفة إلى تطوير محتواه وأيضا منصة لتوجيه المواطنين لوضع شكاياتهم المتعلقة بالرشوة والفساد.

وستتضمن هذه البوابة مجموعة من الفضاءات نذكر من بينها:

- فضاء مخصص للوثائق (النصوص القانونية، التقارير، الدراسات، الدلائل، الاتفاقيات ...)
- فضاء مخصص للإحصائيات الوطنية والدولية الصادرة عن الهيئة الوطنية أو شركائها في المجال
- فضاء مخصص للشكايات
- فضاء للتواصل
- فضاء الخدمات عن بعد تضم مكتبة إلكترونية وفضاء للتكوينات عن بعد
- فضاء مخصص للصحافة...
- النتيجة المنتظرة:

- تزويد متصفحي الموقع بالتقارير والدراسات والمعلومات المتعلقة بالنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد؛
- التوصل باقتراحات مستعملي الموقع ودراستها والرد عليها بهدف تطوير المحتوى الحلمي للبوابة الإلكترونية؛
- توجيه متصفحي الموقع من أجل الاطلاع على منصات أخرى من أجل الحصول على معلومات في هذا المجال؛
- توجيه متصفحي الموقع من أجل وضح شكاياتهم المتعلقة بالرشوة والفساد؛
- تعزيز التواصل بشأن الإنجازات سواء تلك التي تقوم بها الهيئة الوطنية أو شركائها في مجال النزاهة ومحاربة الفساد.

مؤشرات التتبع

- عدد المؤسسات المساهمة في بوابة النزاهة
- نسبة المؤسسات الملتزمة بمد الهيئة بمعلومات محينة

مؤشرات الأثر

- عدد متصفحي البوابة الإلكترونية.

أهم الأنشطة

أبريل 2021 – يوليوز 2021

وضع تصميم للبوابة بشراكة مع أهم الفاعلين في هذا المجال

يوليوز 2021 – شتنبر 2021

تحديد محتوى البوابة والخدمات المزمع تقديمها عبرها بتنسيق مع شركاء الهيئة

شتنبر 2021 – دجنبر 2021

تطوير البوابة الوطنية للنزاهة

دجنبر 2021 – مارس 2022

إعداد دلائل من أجل تحيين البوابة وتنظيم حصص تكوينية لصالح شركاء الهيئة في المشروع والمتمثلين أساسا في كل من القطاعات الحكومية والقطاع الخاص والإعلام ومنظمات المجتمع المدني

مارس 2022 – يونيو 2022

الإطلاق الرسمي للبوابة الوطنية للنزاهة والتواصل بشأنها

OPEN GOVERNMENT MOROCCO
الحكومة المنفتحة بالمغرب
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

10

الالتزام

تعزيز نشر المعطيات المفتوحة وإعادة استعمالها

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

وكالة التنمية الرقمية

توصيف الالتزام

الإشكالية المطروحة

يمكن للمؤسسات العمومية في عصر التحول الرقمي، الاستفادة من عدة فرص ومزايا تتيحها البيانات المفتوحة والبيانات الضخمة. فقد خلقت البيانات الضخمة، خلال السنوات الأخيرة، تغييرات عميقة سواء على المستوى الاقتصادي أو على مستوى القطاع العمومي حيث يمكن للفاعلين المعنيين، باستخدام هذه البيانات، من إدارة العوامل السياقية التي يواجهونها، بشكل أفضل. كما يمكن كذلك للتحول الرقمي باستخدام البيانات الضخمة، من توفير وسيلة إضافية لأي مؤسسة عمومية أو خاصة لضمان قدر أكبر من الأداء والقدرة التنافسية.

ولقد أثبتت عدة تقارير ودراسات أن الأنشطة المتعلقة بالبيانات المفتوحة، تتضاعف عبر العالم، خلال السنوات الأخيرة، بحيث تعمل المؤسسات العمومية على نشر مجموعات البيانات المفتوحة، وإنشاء بوابات إلكترونية، وتنظيم مسابقات/ جوائز، إلخ. ولقد ساهم توظيف البيانات الضخمة في بعض البلدان في تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية ملموسة.

على الصعيد الوطني، فقد تم اتخاذ عدد من الإجراءات من أجل تطوير البيانات المفتوحة، نذكر منها على الخصوص:

- إطلاق البوابة الالكترونية للبيانات المفتوحة منذ سنة 2011 "www.data.gov.ma"،
- انضمام المغرب إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في أبريل 2018،
- إصدار القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات (سنة 2018)،
- إحداث لجنة الحق في الحصول على المعلومة (سنة 2019)،
- إحداث لجنة قيادة خاصة بالبيانات المفتوحة (سنة 2019) مكلفة بالإشراف وتتبع تنفيذ هذا الورش على الصعيد الوطني. تتكون هذه اللجنة، التي تشرف وكالة التنمية الرقمية على تنسيق أشغالها، من مختلف المؤسسات والهيئات المعنية،
- إنجاز دراسة من طرف وكالة التنمية الرقمية بشراكة مع البنك الدولي وبتنسيق مع مختلف المؤسسات والهيئات المعنية (سنة 2020)، والتي خلصت إلى إعداد برنامج عمل وطني يهدف إلى تحزيز نشر المحطيات العمومية المفتوحة وإعادة استعمالها،
- تنظيم ورشات تحسيسية وتواصلية حول موضوع المحطيات المفتوحة لفائدة مسؤولي الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية (سنة 2020).

لكن ورغم هذه الجهود المبذولة من طرف الجهات المعنية، فإن النتائج المحصل عليها تبقى دون مستوى الطموحات المرجوة، وذلك بسبب عدد من الإكراهات المتعلقة خصوصا بالحكامة وتدبير البيانات وإعادة استعمالها، لاسيما فيما يتعلق ب:

- حكامة البيانات: غياب إطار قانوني يؤطر البيانات المفتوحة، إضافة إلى ضعف انخراط والتزام الفاعلين المعنيين،
- إدارة البيانات: غياب معايير وطنية خاصة بالمعطيات المفتوحة، عدم وجود آليات التبادل البيني بين الإدارات العمومية، عدم وجود سجل وطني خاص بالبيانات (**cartographie des données**)،
- نشر واستعمال البيانات: نقص في تمكين المواطنين من الولوج إلى البيانات المفتوحة الموجودة بحوزة الإدارات، قلة الوعي حول فوائد نشر واستعمال البيانات المفتوحة، نقص في استعمال واستغلال المعطيات المفتوحة التي توجد بحوزة الإدارات العمومية، عدم وجود رؤية واضحة حول حالات إعادة استعمال البيانات، محدودية الممارسات لإخفاء هوية البيانات، عدم انتشار ثقافة شفافية البيانات بالإدارات العمومية.

الحل المقترح

تسريع تنفيذ برنامج العمل الوطني السالف الذكر الخاص بنشر المعطيات المفتوحة وإعادة استعمالها.

ينبني هذا البرنامج على عدة إجراءات، نذكر من بينها:

- اعداد ونشر الدلائل المرجعية الضرورية المتعلقة بتجميع ومعالجة ونشر واستعمال المعطيات المفتوحة
- مواصلة تنظيم دورات تكوينية وحملات تحسيسية لفائدة الإدارات من أجل توعيتهم حول أهمية نشر المعطيات المفتوحة
- مواصلة تنظيم حملات تحسيسية لفائدة المقاولات وخصوصا المقاولات الناشئة، ولفائدة الجامعات والمجتمع المدني من أجل توعيتهم حول أهمية استعمال / إعادة استعمال المعطيات المفتوحة
- تطوير (**Refonte**) البوابة الوطنية الموحدة الخاصة بنشر المعطيات المفتوحة
- التنسيق ومواكبة الإدارات والمؤسسات المعنية من أجل تحيين وإغناء محتوى البوابة
- وضع الإطار القانوني اللازم لتشجيع نشر المعطيات المفتوحة.

النتيجة المنتظرة

- الرفع من عدد البيانات المفتوحة المنشورة من طرف المؤسسات والهيئات المعنية؛
- تعزيز الشفافية والثقة بين الإدارة والمواطنين؛
- تشجيع البحث العلمي والابتكار؛
- تشجيع الاستثمار وريادة الأعمال؛

- تشجيع المشاركة المواطنة والمساهمة في الحوارات والمناقشات حول السياسة العمومية عن طريق البيانات والأدلة.

مؤشرات التتبع

- نسبة تقدم إعداد الدلائل المرجعية المتعلقة بتجميع ومعالجة ونشر واستعمال المعطيات المفتوحة
- عدد المستفيدين من الدورات التكوينية بالإدارات العمومية
- عدد المقاولات المستفيدة من الحملات التحسيسية المنظمة
- نسبة تقدم تطوير (**Refonte**) البوابة الوطنية الموحدة الخاصة بنشر المعطيات المفتوحة
- نسبة تقدم وضع الإطار القانوني اللازم لتشجيع نشر المعطيات المفتوحة.

مؤشرات الأثر

- عدد البيانات المفتوحة المنشورة على البوابة الوطنية
- عدد حالات إعادة استعمال المعطيات المفتوحة المنشورة
- ترتيب/تموقع المغرب على الصعيد العالمي فيما يخص المعطيات المفتوحة.

أهم الأنشطة

يوليوز 2021 – يوليوز 2022

اعداد ونشر الدلائل المرجعية الضرورية المتعلقة بتجميع ومعالجة ونشر واستعمال المعطيات المفتوحة

يناير 2021 – اكتوبر 2022

تنظيم دورات تكوينية وحملات تحسيسية لفائدة الإدارات من أجل توعيتهم حول أهمية نشر المعطيات المفتوحة

يناير 2022 – مارس 2023

تنظيم حملات تحسيسية لفائدة المقاولات وخصوصا المقاولات الناشئة من أجل توعيتهم حول أهمية استعمال / إعادة استعمال المعطيات المفتوحة

يوليوز 2021 – يوليوز 2022

تطوير البوابة الوطنية الموحدة لنشر المعطيات المفتوحة

اكتوبر 2021 – مارس 2023

وضع الإطار القانوني اللازم لتشجيع تطوير المعطيات المفتوحة

مارس 2022 – يونيو 2023

التنسيق ومواكبة الإدارات والمؤسسات المعنية من أجل تحيين وإغناء محتوى البوابة

OPEN GOVERNMENT MOROCCO
الحكومة المنفتحة بالمغرب
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

المساواة والشمولية

11

الالتزام

النهوض بالمساواة ومشاركة النساء في الحياة العامة وتمكينهم اقتصاديا

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

توصيف الالتزام

الإشكالية المطروحة

شكلت المكتسبات الدستورية ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين، وما تلاها من إصلاحات تشريعية ومؤسساتية، تراكمات انعكست إيجابيا على وضع المرأة المغربية، حيث ارتقى الاهتمام الفعلي بقضايا المساواة بين الجنسين ومحاربة كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات إلى مستوى إدماجه في الدينامية الوطنية العامة المرتبطة بحقوق الإنسان بالمغرب وفي السياسات العمومية والبرامج لاسيما الخطط الحكومية للمساواة "إكرام 1» و "إكرام 2".

ورغم كل الجهود مازالت قضية النهوض بالمساواة بين الجنسين إحدى الإشكالات الاساسية داخل المجتمع، وتتجسد هذه الاشكالات في سياقات متنوعة تخص أساسا:

- المشاكل السوسيو-اقتصادية للمرأة (بلغت نسبة مشاركة النساء في سوق الشغل 19% سنة 2019)
- ضعف مشاركة المرأة في الحياة العامة (بلغت نسبة تمثيلية النساء في مجلس النواب 21% في الانتخابات الأخيرة لسنة 2016 وفي المناصب العليا بالإدارة 12% سنة 2020)
- الصور النمطية السائدة اتجاه المرأة (65% من النساء يعتقدن أن المرأة لا ينبغي لها أن تعمل إذا كان دخل الزوج كافيا لسد حاجيات الأسرة حسب دراسة منجزة سنة 2019)
- الولوج إلى برامج التربية والتكوين (بلغت نسبة الأمية لدى النساء 44% حسب إحصائيات سنة 2018)
- العنف ضد المرأة (بلغت نسبة النساء المعنفات 54% سنة 2019)
- ضعف آليات التخطيط الاستراتيجي المبني على النوع خاصة على المستوى الترابي

الحل المقترح

للإجابة عن هذ الإشكاليات، ستقوم وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، اعتمادا على مقاربة تشاركية شملت جميع الفاعلين والمتدخلين في المجال، من سلطات عمومية، ومؤسسات وطنية، وجماعات ترابية، وقطاع خاص، وجامعات، ومجتمع مدني وشركاء دوليين تقنيين وماليين، ب:

1. إطلاق مسار إعداد الخطة الحكومية الثالثة للمساواة تأخذ بعين الاعتبار نتائج التقييم النهائي للخطة الحكومية الثانية للمساواة والمستجدات والاشكالات المطروحة وخاصة التي أنتجتها الجائحة.

49
برنامج العمل الوطني 2021-2023

٢. تفعيل تدابير برنامج "مغرب التمكين" من خلال العمل على:

- المراجعة التشريعية والمؤسساتية (وضع كوطا للنساء والفتيات المقاولات للولوج للصفقات العمومية، تحديد كوطا لتمثيلية المرأة في مجالس إدارة الشركات، تحديد حصة لتمثيل المرأة في مجالات صنع القرار النقابي، توجيه ونقل الدعم المقدم من طرف برنامج تيسير إلى الأمهات)
- الحوافز والسياسات المراعية للنوع الاجتماعي (منح إعفاء ضريبي للمقاولات التي توفر العمل اللائق وتحقيق التكافؤ والمساوات بين الجنسين، إعفاء ضريبي للمقاولات التي تشغل النساء في وضعية إعاقة)
- تغيير التمثلات والصور النمطية (التواصل بشأن المقررات القضائية والأحكام الصادرة عن المحاكم لصالح النساء ضحايا التمييز في العمل).
- عقد اتفاقيات الشراكة مع مجالس الجهات والاقاليم من أجل تفعيل تدابير برنامج مغرب التمكين على المستوى الترابي
- تحديد كوطا للفتيات في التخصصات التقنية داخل مؤسسات التكوين المهني

٣. إحداث ٢٥ مركز متعدد التخصصات للنساء ليصل إجمالي المراكز المحدثة على مستوى التراب الوطني ٨٥ مركز

٤. إطلاق خطة جهوية للمساواة على مستوى جهة الرباط سلا كجهة نموذجية في أفق تعميمها على باقي الجهات

٥. مواكبة الجماعات الترابية لإدراج التخطيط المبني على النوع في المخططات الجهوية للتنمية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢١.

النتيجة المنتظرة

- التوفر على النسخة الثالثة للخطة الحكومية للمساواة
- الرفع من نسبة ولوج النساء والفتيات المقاولات للصفقات العمومية
- الرفع من نسبة تمثيلية المرأة في مجالس إدارة الشركات وفي مجالات صنع القرار النقابي
- توجيه ونقل الدعم المقدم من طرف برنامج تيسير إلى الأمهات
- الرفع من نسبة تشغيل النساء بصفة عامة والنساء في وضعية إعاقة بصفة خاصة
- المساهمة في تغيير التمثلات والصور النمطية والحد من مظاهر التمييز داخل مقرات العمل
- الرفع من نسبة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية على المستوى الترابي
- الرفع من نسبة الفتيات في التخصصات التقنية داخل مؤسسات التكوين المهني

- إدراج التخطيط المبني على النوع في المخططات الجهوية للتنمية
- دعم ومواكبة النساء ضحايا العنف.

مؤشرات التتبع

- نسبة تقدم مراحل الإعداد والمصادقة على النسخة الثالثة للخطة الحكومية للمساواة
- نسبة تنزيل إجراءات مغرب التمكين المبرمجة في الفترة 2023-2021
- عدد الاتفاقيات المجالية المبرمة في مجال التمكين الاقتصادي
- عدد مراكز التخصصات للنساء المحدثة
- نسبة تنفيذ الخطة الجهوية للمساواة على مستوى جهة الرباط سلا
- عدد الاتفاقيات المبرمة مع مجالس الجهات والأقاليم لإدراج التخطيط المبني على النوع في المخططات الجهوية للتنمية للفترة 2026-2021.

مؤشرات الأثر

- نسبة ولوج النساء والفتيات المقاولات للصفقات العمومية،
- نسبة تمثيلية المرأة في مجالس إدارة الشركات وفي مجالات صنع القرار النقابي
- عدد الأمهات المستفيدات من الدعم المقدم في إطار برنامج تيسير
- نسبة تشغيل النساء
- نسبة تشغيل النساء في وضعية إعاقة
- نسبة النساء المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي على المستوى الترابي
- نسبة الفتيات خريجات التخصصات التقنية داخل مؤسسات التكوين المهني
- عدد المخططات الجهوية للتنمية المتوفرة على برامج مستجيبة للنوع
- عدد النساء المستفيدات من خدمات المراكز المتعددة الاختصاصات للنساء.

أهم الأنشطة

ماي 2021 – يونيو 2021

تقييم الخطة الحكومية الثانية للمساواة

نونبر 2021 – يوليوز 2022

إعداد الخطة الحكومية الثالثة للمساواة

مارس 2021 – يوليوز 2023

تفعيل تدابير برنامج "مغرب التمكين" للفترة 2021-2023

يناير 2021 – يناير 2023

إحداث 20 مركز متعدد التخصصات للنساء

اكتوبر 2021 – يوليوز 2023

تنزيل الخطة الجهوية للمساواة لجهة الرباط سلا القنيطرة

نونبر 2021 – يوليوز 2023

مواكبة الجماعات الترابية لإدراج التخطيط المبني على النوع في المخططات الجهوية للتنمية للفترة 2021-2026

12

الالتزام

تعزيز الولوج إلى المعلومات للأشخاص في وضعية إعاقة

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

توصيف الالتزام

الإشكالية المطروحة

تبذل وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة مجهودات كبرى، كآلية وطنية للتنسيق وتقديم مشاريع وبرامج تحسين أوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة، لكن الخدمات المقدمة للأشخاص في وضعية إعاقة لا زالت تعاني من بعض أوجه القصور، لا سيما فيما يخص الولوج إلى المعلومات. وذلك راجع لعدة عوامل من أهمها:

- عدم توفر الترجمة إلى لغة الإشارة في بعض الوسائط التواصلية، فبالرغم من تعبئة كافة الموارد خلال جائحة كورونا من خلال العمل على ترجمة كافة الوسائط التواصلية المتعلقة بالتوعية بالتدابير الوقائية إلى لغة الإشارة، إلا أن بعض الانتاجات السمعية البصرية لا زالت غير ولوجة بالنسبة للأشخاص ذوي إعاقة سمعية
- صعوبة الوصول إلى المعلومات بالمواقع الالكترونية المؤسساتية والذي تعتبر مهما في العديد من جوانب الحياة كالتعليم والتوظيف والإدارة والتجارة والرعاية الصحية والترفيه وأكثر من ذلك. فمن الضروري أن تكون هاته المواقع الإلكترونية متاحة لتوفير تكافؤ الولوج وتكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الاعاقة

الحل المقترح

- اعتماد الترجمة إلى لغة الإشارة في كل الإنتاجات السمعية البصرية للوزارة
- إشراك جمعيات المجتمع المدني الفاعلة في مجال الإعاقة عند إعداد الحملات التواصلية للوزارة
- إعداد دليل مرجعي لتسهيل ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى المواقع الالكترونية المؤسساتية بإشراك جمعيات المجتمع المدني الفاعلة في مجال الإعاقة وتقاسمه مع الإدارات والمؤسسات المعنية.

مؤشرات التتبع

- عدد الانتاجات السمعية البصرية المترجمة إلى لغة الاشارة
- عدد منظمات المجتمع المدني المعنية التي تمت استشارتها عند اعداد الحملات التواصلية
- عدد القطاعات والمؤسسات التي ساهمت في اعداد الدليل المرجعي
- نسبة تقدم إعداد الدليل المرجعي.

مؤشرات الأثر

- نسبة الرضا حول الحملات التحسيسية المنجزة
- نسبة مطابقة موقع الوزارة لمخرجات الدليل المرجعي
- عدد الإدارات والمؤسسات المعنية التي انخرطت في تنزيل مخرجات الدليل المرجعي.

أهم الأنشطة

اكتوبر 2021 – دجنبر 2021

نظيم لقاءات تشاورية مح منظمات المجتمع المدني المعنية بالإعاقة حول الحملة التحسيسية لسنة 2022

يناير 2022 – فبراير 2022

اعتماد مخرجات اللقاءات التشاورية عند الصياغة النهائية للحملة التحسيسية 2022

اكتوبر 2022 – دجنبر 2023

تنظيم لقاءات تشاورية مح منظمات المجتمع المدني المعنية بالإعاقة حول الحملة التحسيسية لسنة 2023

يناير 2023 – فبراير 2023

اعتماد مخرجات اللقاءات التشاورية عند الصياغة النهائية للحملة التحسيسية لسنة 2023

اكتوبر 2021 – يونيو 2023

ترجمة الإنتاجات السمعية البصرية للوزارة إلى لغة الإشارة في الفترة الممتدة من 2021 إلى 2023

أهم الأنشطة

دجنبر 2021 -يونيو 2023

بلورة إطار مرجعي حول ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى المواقع الالكترونية

يونيو 2022 - دجنبر 2022

إنجاز تشخيص أولي مع القطاعات الوزارية والجمعيات العاملة في مجال الإعاقة حول ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى المواقع الالكترونية

دجنبر 2022 - مارس 2023

إعداد الدليل المرجعي لتسهيل ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى المواقع الالكترونية

مارس 2023 - ماي 2023

النشر والتواصل حول الدليل المرجعي

الالتزام 13

تحسين جودة الخدمات
في مجال حماية الطفولة

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

توصيف الالتزام

الإشكالية المطروحة

تقتضي حماية الأطفال ضد الإساءة والعنف والاستغلال والإهمال تدخل مجموعة من المصالح العمومية، حسب احتياجات كل حالة على حدة، في مجالات:

- الرصد وتلقي الشكايات،
- المساعدة الفورية في حالة الاستعجال الطبي والاجتماعي
- التبليغ لدى السلطات القضائية عند الحاجة
- تقييم الوضعية الاجتماعية للطفل والأسرة
- المواكبة الطبية والنفسية والاجتماعية والإدماج التربوي والاجتماعي
- تتبع وتقييم تطور وضعية الطفل وتوفير المعلومات وإعداد التقارير

وقد أبانت التجربة الميدانية عن وجود تفاوتات بين المجالات الترابية في توفير منظومة متكاملة من الخدمات، ووجود نقص في تنسيق الخدمات والبرامج بين المتدخلين ونقص في الموارد البشرية المؤهلة، كما أبانت عن تزايد الحاجة لمجموعة من الأليات والأدوات التي تسهل التنسيق وتبادل المعلومات بين المتدخلين المعنيين على المستوى الترابي.

الحل المقترح

ستعمل وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة على إحداث أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة بثمانية (8) أقاليم نموذجية، وذلك في أفق تعميمها بعد تقييم التجربة النموذجية لتشمل جميع أقاليم المملكة.

وتعتبر الأجهزة الترابية مدخلا أساسيا لتعزيز منظومة الحماية، وذلك من خلال تحقيق الالتقائية بين الخدمات القضائية والطبية والنفسية والاجتماعية والتربوية والتتبع والتقييم، وفق بروتوكول موحد يحدد مدار الحماية، وسلة الخدمات الخاصة بكل مرحلة من مراحل الحماية، وأدوار ومسؤوليات المصالح العمومية المعنية، وإجراءات إحالة الأطفال حسب خريطة الفاعلين والمؤسسات.

وفي هذا الإطار، سيتم على مستوى الأقاليم النموذجية، القيام بما يلي:

- إحداث لجن إقليمية لحماية الطفولة تضم في عضويتها ممثلين عن المصالح اللاممركزة للقطاعات الحكومية المعنية والمؤسسات الخاضعة لوصايتها مع إمكانية مشاركة ممثلي السلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة والمجتمع المدني في أشغالها
- وضع مراكز المواكبة لحماية الطفولة وفق دفتر تحملات تعده الوزارة في هذا الشأن يحدد مهام ووظائف المركز، ومواصفات وتخصصات الموارد البشرية، ومواصفات ومعايير البناية
- تطوير منظومة معلوماتية مندمجة لتتبع الطفل في مدار الحماية ومواكبة الفاعلين الترابيين المعنيين لتوظيفها
- إعداد وتنفيذ برنامج للتكوين في مجال حماية الطفولة لفائدة الفاعلين المعنيين على مستوى الأقاليم المستهدفة
- الإعداد التشاركي لأدوات قيادة الأجهزة الترابية وتحقيق الالتقائية بين التدخلات المتعددة القطاعات ومواكبة الفاعلين الترابيين المعنيين لتوظيفها، ويتعلق الأمر ب:
  - دليل تشخيص هياكل وخدمات حماية الطفولة على مستوى الأقاليم
  - دليل إعداد خطط العمل الإقليمية لحماية الطفولة
  - مدار حماية الطفولة
  - بروتوكول إطار لحماية الطفولة
  - مرجع وطني موحد لتقييم وضعيات الخطر في مجال حماية الطفولة.

النتيجة المنتظرة

- أقاليم نموذجية تتوفر على:
- هياكل وأليات تنسيق برامج وخدمات حماية الطفولة حسب الاحتياجات الترابية
- موارد بشرية مؤهلة ومتخصصة لتقديم المساعدة الاجتماعية للأطفال في حاجة للحماية وأسرهم
- هياكل وخدمات للقرب متكاملة وفعالة في مجال حماية الطفولة
- معلومات ومعطيات إحصائية محينة حول وضعية الطفولة في حاجة للحماية.

مؤشرات التتبع

- عدد اللجن الإقليمية المحدثة
- عدد مراكز المواكبة المحدثة
- نسبة تقدم تطوير المنظومة المعلوماتية المندمجة لتتبع الطفل في مدار الحماية

- عدد الدورات التكوينية المنجزة
- عدد المستفيدين من الدورات التكوينية المنجزة
- عدد الأدوات المنجزة في مجال قيادة الأجهزة الترابية وتحقيق الالتقائية بين التدخلات المتعددة للقطاعات.

مؤشرات الأثر

- عدد الأطفال والأسر المستفيدين من خدمات الأجهزة الترابية لحماية الطفولة.

أهم الأنشطة

يناير 2020 – يوليوز 2023

إحداث 8 لجن إقليمية لحماية الطفولة

يناير 2020 – يوليوز 2023

وضع المراكز المواكبة لحماية الطفولة

شتنبر 2021 – دجنبر 2022

تطوير منظومة معلوماتية مندمجة لتتبع الطفل في مدار الحماية

يناير 2023 – يوليوز 2023

مواكبة الفاعلين الترابيين المعنيين لتوظيف المنظومة المعلوماتية المندمجة

أهم الأنشطة

يونيو 2021 – دجنبر 2021

إعداد وتنفيذ برنامج للتكوين في مجال حماية الطفولة لفائدة الفاعلين المحنيين على مستوى الأقاليم المستهدفة

اكتوبر 2020 – يوليوز 2023

الإعداد التشاركي لدليل تشخيص هياكل وخدمات حماية الطفولة على مستوى الأقاليم ومواكبة الفاعلين في استعماله

اكتوبر 2020 – يوليوز 2023

الإعداد التشاركي لدليل إعداد مشاريع خطط العمل الإقليمية لحماية الطفولة ومواكبة الفاعلين في استعماله

اكتوبر 2020 – يوليوز 2023

الإعداد التشاركي لمدار حماية الطفولة ومواكبة الفاعلين لتملكه

اكتوبر 2020 – يوليوز 2023

الإعداد التشاركي لبروتوكول إطار لحماية الطفولة

اكتوبر 2020 – يوليوز 2023

الإعداد التشاركي للمرجح الوطني الموحد لتقييم وضعيات الخطر في مجال حماية الطفولة وتكوين المهنيين في مراكز المواكبة لحماية الطفولة في استعماله

العدالة المنفتحة

14

الالتزام

نشر النصوص القانونية والأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

وزارة العدل

توصيف الالتزام

الإشكالية المطروحة

- صعوبة الولوج والبحث عن المعلومة القانونية خصوصا فيما يتعلق بالنصوص القانونية والمساطر القضائية
- صعوبة الحصول على المعلومات التي ينتجها المرفق القضائي خصوصا فيما يتعلق بالأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية
- صعوبة الحصول على المعطيات حول النجاعة القضائية
- محدودية آليات تقاسم المعارف والرؤى حول المواضيع ذات العلاقة بالمجالين القانوني والقضائي.

الحل المقترح

- تطوير منصة معلوماتية لنشر النصوص القانونية والأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية، تتكون من الأجزاء التالية:
- جزء متعلق بنشر النصوص القانونية والمساطر القضائية على الخط سواء في صيغة الجريدة الرسمية أو على شكل نصوص معالجة مع إتاحة إمكانية تحميلها بالمجان
- جزء متعلق بنشر الأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية عبر الخط وبالمجان، مع احترام تام لمبدأ حماية المعطيات الشخصية
- جزء متعلق بنشر المعطيات حول النجاعة القضائية، والذي سيسمح بتوفير إحصائيات في هذا المجال على شكل معطيات مفتوحة (Open Data)
- جزء يتيح للباحثين والمختصين ومزاولي المهن القانونية والقضائية إمكانية نشر مقالاتهم وأبحاثهم ودراساتهم عبر المنصة.

النتيجة المنتظرة:

- تعزيز الشفافية وتكريس الحق في الحصول على المعلومة القانونية والقضائية وذلك بطريقة سريعة ومجانية
- تعميق المعرفة والوعي القانوني والقضائي من خلال نشر النصوص القانونية والأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية
- تشجيع البحث العلمي في مجال الدراسات القانونية والقضائية من خلال إنشاء "مكتبة افتراضية قانونية وقضائية" يتم إغناؤها باستمرار
- تشجيع الاستثمار من خلال توفير البيانات التي تتيح إمكانية فهم النظام القضائي المغربي

- تسهيل عملية تقاسم المعارف ذات الطابع القانوني والقضائي والممارسات الفضلى في المجال مح المهنيين والباحثين وعموم المواطنين.

مؤشرات التتبع

- عدد الوحدات التي تم تطويرها
- عدد الوحدات التي تم إطلاقها.

مؤشرات الأثر

- عدد النصوص القانونية المنشورة
- عدد الأحكام المنشورة
- عدد القرارات المنشورة
- عدد الاجتهادات القضائية المنشورة
- عدد المقالات والأبحاث والدراسات المنشورة
- عدد الاحصائيات المنشورة بشكل مفتوح Open data.

أهم الأنشطة

شتنبر 2021 – شتنبر 2022

تطوير وحدة -module
خاصة بنشر النصوص القانونية والمساطر القضائية

أكتوبر 2022 – دجنبر 2022

إدراج المحتوى الأولي المتعلق بالنصوص القانونية والمساطر القضائية

أكتوبر 2022 – دجنبر 2022

تطوير وحدة خاصة بنشر الأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية

أكتوبر 2022 – دجنبر 2022

مواكبة إدراج المحتوى الأولي المتعلق بالأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية من طرف المحاكم

شتنبر 2021 – نونبر 2022

تطوير وحدة خاصة بنشر المقالات والدراسات والأبحاث القانونية

دجنبر 2022 – دجنبر 2022

إدراج المحتوى الأولي المتعلق بالمقالات والدراسات والأبحاث القانونية

شتنبر 2021 – نونبر 2022

تطوير وحدة لنشر المحطيات المتعلقة بالنجاعة القضائية

دجنبر 2022 – دجنبر 2022

إدراج المحتوى الأولي المتعلق بالمحطيات المتعلقة بالنجاعة القضائية

أكتوبر 2022 – دجنبر 2022

تنظيم دورات تكوينية لفائدة مستعملي المنصة بالمحاكم والإدارة المركزية

دجنبر 2022 – ماي 2023

إطلاق المنصة والتواصل بشأنها

الالتزام 15

التقعيد القانوني لاستعمال الوسائط الالكترونية في التقاضي

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

وزارة العدل

توصيف الالتزام

الإشكالية المطروحة

عدم اللجوء إلى استعمال الوسائط الالكترونية في التقاضي والتبادل الإلكتروني للمحطيات القضائية نظرا لغياب نص قانوني يؤطر هذه العمليات، مما يطرح مجموعة من الإشكاليات لاسيما:

- الارتباط الكبير بالسجلات والحاملات الورقية وما ينتج عن ذلك من صعوبة البحث والتخزين والعرضة للتلف أو الضياع
- تعذر حضور بعض الأطراف للجلسات نتيجة لبعد المسافات عن المحكمة التي يروج بها الملف القضائي
- صعوبة نقل بعض السجناء من المؤسسات السجنية إلى المحاكم وما يتطلب ذلك من موارد مالية وجهد كبيرين
- بطء الإجراءات القضائية نتيجة لإشكالية التبليغ
- بطء الإجراءات القضائية نتيجة لإلزامية التبادل الورقي للمقالات والمذكرات ومحاضر الضابطة القضائية
- طول أمد إجراءات تنفيذ الإنابات القضائية الدولية
- عدم مركزة السجلات العدلية الوطنية.

الحل المقترح

يهدف هذا الالتزام إلى وضع إطار قانوني محدد يضبط القواعد الشكلية والموضوعية لإجراءات التقاضي وتبادل المحطيات القضائية باستعمال الوسائط الالكترونية، وذلك عبر:

- تنظيم الإجراءات القانونية للمحاكمة عن بعد وتحديد حالات اللجوء إليها والأطراف المستفيدة منها وشروطها
- تنظيم الإجراءات القانونية للتبادل الرقمي للمقالات والمذكرات ومحاضر الضابطة القضائية مع إمكانية تذييلها بتوقيع إلكتروني
- تنظيم عملية التبليغ الإلكتروني
- تنظيم إجراءات تنفيذ الإنابات القضائية الدولية

- خلق قاعدة بيانات لمركزة السجلات العدلية الوطنية للأشخاص الذاتيين المغاربة والأجانب والأشخاص الاعتباريين.

وسيتم في هذا الإطار، التشاور مع جميع المتدخلين في منظومة العدالة من مجلس أعلى للسلطة القضائية، رئاسة النيابة العامة، جمعيات هيئات المحامين، المفوضون القضائيون، وسيتخذ هذا التشاور منحيين اثنين أولهما تقديم ملاحظات كتابية حول مسودة القانون، والثاني عقد اجتماعات ولقاءات مختلفة قصد تجويد مسودة مشروع القانون.

النتيجة المنتظرة

- تبني آلية جديدة للتقاضي تتميز بالانفتاح والفعالية
- تحزيز الفعالية والنجاعة داخل المرفق القضائي
- تخفيف العبء على جميع المتدخلين في منظومة العدالة.

مؤشرات التتبع

- عدد عمليات التشاور المنجزة
- نسبة تقدم صياغة مشروع القانون
- مشروع قانون مصادق عليه من طرف الامانة العامة للحكومة
- مشروع قانون مصادق عليه من طرف المجلس الحكومي.

مؤشرات الأثر

- عدد الجلسات عن بعد
- عدد المحتقلين المستفيدين
- عدد الملفات المدروسة باستعمال الوسائط الإلكترونية
- عدد التبليغات الإلكترونية
- عدد المقالات والمذكرات المتبادلة إلكترونيا
- عدد محاضر الضابطة القضائية المحالة إلكترونيا.

أهم الأنشطة

مارس 2020 –ماي 2021

التشاور مع جميع المتدخلين في منظومة العدالة

ابريل 2021 – يوليوز 2021

إعداد مسودة مشروع القانون

يوليوز 2021 –اكتوبر 2021

إحالة مشروع القانون على باقي القطاعات الحكومية لإبداء الرأي

شتنبر 2021 – اكتوبر 2021

المصادقة على مشروع القانون من طرف الأمانة العامة للحكومة

يناير 2022 –دجنبر 2022

المصادقة على مشروع القانون من طرف مجلس الحكومة

16

الالتزام

تعزيز انخراط منتسبي العدالة في التحول الرقمي للعدالة

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

وزارة العدل

توصيف الالتزام

الإشكالية المطروحة

- ضعف ومحدودية الإقبال على البرمجيات والمنصات الإلكترونية التي أطلقتها الوزارة لفائدة الفاعلين في منظومة العدالة نظرا للهواجس المرتبطة بالحجية القانونية والأمن المعلومياتي
- صعوبة تبادل المحطيات والوثائق والتواصل مع المحاكم نظرا لاستمرار المعالجة اليدوية والورقية للإجراءات المعمول بها من طرف منتسبي العدالة (المحامون، العدول، الخبراء، المفوضون القضائيون)
- صعوبة اندماج المهن القانونية والقضائية في ورش التحول الرقمي نظرا للإشكاليات المرتبطة بالتكوين والتأهيل في مجال الرقمنة.

الحل المقترح

- نهج مقاربة تشاركية تهدف إلى تحزيز انخراط جميع الفاعلين في منظومة العدالة في ورش التحول الرقمي
- اعتماد مخطط تواصلي للتحسيس بأهمية وجدوى مشاريح التحول الرقمي وما يمكن أن تقدمه من إضافات نوعية للارتقاء بمنظومة العدالة من حيث ربح الوقت وتجويد الخدمات المقدمة
- إضفاء الطابع اللامادي على الإجراءات المتعلقة بالتبادل بين المحاكم ومنتسبي العدالة من خلال إحداث منصات إلكترونية تمكن المحامين، والعدول، والخبراء، والمفوضين القضائيين من التواصل والتعامل عن بعد مع المحاكم والتبادل اللامادي للمعلومات
- برمجة دورات تكوينية لفائدة مستعملي المنصات الإلكترونية المحدثة.

النتيجة المنتظرة

- توفير الجهد والوقت وتسهيل التواصل مع منتسبي العدالة
- توفير آليات لتحزيز شفافية تدبير الإجراءات المرتبطة بممارسة مهن منتسبي العدالة
- توفير آلية للمرتفقين لتتبح الإجراءات المرتبطة بمصالحهم التي يتولى منتسبو العدالة تنفيذها

- انخراط مكونات الإدارة القضائية في تحسين جودة خدمات العدالة وتعزيز النجاعة القضائية وتقليص أجال المساطر والاجراءات.

مؤشرات التتبع

- عدد اتفاقيات الشراكة الموقعة مع نقابات المحامين وباقي الهيئات المهنية
- عدد اللقاءات التحسيسية والتواصلية المنظمة لفائدة الهيئات المهنية
- عدد الوحدات التي تم تطويرها على مستوى المنصات الإلكترونية
- عدد المستفيدين من التكوين.

مؤشرات الأثر

- نسبة تفعيل المنصات الإلكترونية على مستوى المحاكم
- عدد حسابات المحامين التي تم إنشاؤها
- عدد حسابات العدول التي تم إنشاؤها
- عدد حسابات الخبراء التي تم إنشاؤها
- عدد حسابات المفوضين القضائيين التي تم إنشاؤها
- عدد الملفات المعالجة إلكترونيا.

أهم الأنشطة

يناير 2021 – دجنبر 2021

استكمال تطوير وحدات إضافية على مستوى منصة التبادل الإلكتروني مع المحامين: ملفات التبليغ والتنفيذ

يناير 2021 – دجنبر 2022

توقيع اتفاقيات شراكة مع هيئات المحامين

يناير 2021 – دجنبر 2022

تكوين المكونين حول منصة التبادل الإلكتروني مع المحامين

يناير 2021 – دجنبر 2022

تعميم المنصة على كافة المحاكم والهيئات

يونيو 2021 – مارس 2022

التشخيص وتحديد الحاجيات وتصميم النظام الخاص بمنصة التبادل الإلكتروني مع العدول

ابريل 2022 – دجنبر 2022

تطوير النظام المعلومياتي وتجريب منصة التبادل الإلكتروني مع العدول

يناير 2023 – دجنبر 2023

تعميم منصة التبادل الإلكتروني مع العدول على كافة المحاكم

OPEN GOVERNMENT MOROCCO
الحكومة المنفتحة بالمغرب
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

أهم الأنشطة

يونيو 2021 – مارس 2022

التشخيص وتحديد الحاجيات وتصميم النظام الخاص بمنصة التبادل الإلكتروني مع الخبراء

ابريل 2022 – دجنبر 2022

تطوير النظام المعلومياتي وتجريب منصة التبادل الإلكتروني مع الخبراء

يناير 2023 – دجنبر 2023

تعميم منصة التبادل الإلكتروني مع الخبراء على كافة المحاكم

يونيو 2021 – دجنبر 2022

التشخيص وتحديد الحاجيات لمنصة التبادل الإلكتروني مح المفوضين القضائيين

يناير 2022 – مارس 2022

تصميم النظام الخاص بمنصة التبادل الإلكتروني مح المفوضين القضائيين

ابريل 2022 – دجنبر 2022

تطوير النظام المعلومياتي وتجريب منصة التبادل الإلكتروني مح المفوضين القضائيين

يناير 2023 – دجنبر 2023

تعميم منصة التبادل الإلكتروني مح المفوضين القضائيين على كافة المحاكم

المشاركة المواطنة

17

الالتزام

إحداث بوابة وطنية
لتكوين الجمعيات عن بعد

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

الوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

توصيف الالتزام

الإشكالية المطروحة

يتجاوز عدد الجمعيات المؤسسة بالمغرب ما يزيد عن 200 ألف جمعية وباستثناء بعض الجمعيات التي تتاح لها فرصة تحزيز قدراتها وتكوين فرق عملها، فإن عدد كبير من الجمعيات تجد صعوبة في الولوج إلى برامج تقوية القدرات سواء في المجالات الأفقية أو المتخصصة كالتدبير الإداري والمالي، أو الترافح، أو التواصل، أو المساهمة في السياسات العمومية، فضلا عن ذلك يحتاج النهوض بالعمل الجمعوي إلى توفير محتوى تكويني مبسط لفائدة الراغبين في تأسيس الجمعيات وتدبيرها.

الحل المقترح

إحداث بوابة وطنية لتكوين الجمعيات عن بعد توفر محتوى تكوني عن بعد في عدة مواضيع مرتبطة بالمشاركة المواطنة والحياة الجمعوية.

في مرحلة أولى ستوفر البوابة محتوى تكويني يتعلق بالديمقراطية التشاركية الذي تم إعداده اعتمادا على التكوينات الحضورية التي تم تنظيمها لفائدة الفاعلين الجمعويين بمختلف جهات المملكة، في إطار تنفيذ الالتزام 16 لخطة العمل الوطنية الأولى للحكومة المنفتحة، وأخذا بعين الاعتبار لاقتراحات المستفيدين من هذه البرامج التكوينية.

وسيتم إغناء محتوى البوابة تدريجيا بإضافة وحدات تكوينية أخرى تهم بالأساس المجالات التالية:

- تسهيل ولوج الجمعيات للمجال السمعي البصري
- مسطرة إحداث جمعية
- التخطيط الاستراتيجي
- التسيير الإداري والمالي
- إدارة المشاريع
- تقنيات الترافح

- كما ستوفر البوابة إمكانية الحصول على شهادة التكوين بعد اجتياز تقييم عبر نفس البوابة.

النتيجة المنتظرة

- توفر بوابة الكترونية وطنية تحتوي على مواد تكوينية مبسطة ومتاحة للعموم تساهم في تعزيز قدرات الفاعلين الجمعويين للإسهام في التنمية الشاملة والمستدامة.

مؤشرات التتبع

- عدد الوحدات التكوينية المدرجة بالبوابة.

مؤشرات الأثر

- عدد مستعملي البوابة
- عدد الشواهد التي تم الحصول عليها.

أهم الأنشطة

مارس 2021 – يوليوز 2021

إعطاء الانطلاقة للبوابة مع وحدة تكوينية واحدة تهم الديموقراطية التشاركية

يوليوز 2021 – دجنبر 2021

إعداد المحتوى المتعلق بتسهيل ولوج الجمعيات للمجال السمعي البصري ووضعه في منصة التكوين عن بعد

يوليوز 2021 – يوليوز 2022

إضافة المادة التكوينية المتعلقة بتقنيات الترافح

يوليوز 2021 – يوليوز 2023

إضافة مواد تكوينية عرضانية متعلقة بالحياة الجمعوية (أربح وحدات تكوينية)

OPEN GOVERNMENT MOROCCO
الحكومة المنفتحة بالمغرب
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

18

الالتزام

إرساء آليات لتعزيز شفافية الدعم العمومي الممنوح لمنظمات المجتمع المدني

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

الوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

توصيف الالتزام

الإشكالية المطروحة

صعوبة الولوج للدعم العمومي الممنوح لمنظمات المجتمع المدني وذلك لعدة أسباب من أهمها:

- صعوبة الولوج إلى المعلومات المتعلقة بالدعم الممنوح من طرف الدولة لفائدة الجمعيات (الإجراءات والمساطر للاستفادة من الدعم، إعلانات الدعوة للانخراط في مشاريع الشراكة، ...)
- غياب آليات لرصد عملية توزيع الدعم حسب كل جهة، وحسب نوعية المشاريع الممولة
- غياب نص قانوني ملزم لاستعمال " بوابة شراكة " من أجل ضمان انخراط جميع الفاعلين الحكوميين المعنيين ببرامج التمويل العمومي الممنوح للجمعيات

الحل المقترح

تطوير محتوى " بوابة شراكة "من أجل:

- تسهيل الولوج إلى المعلومات المتعلقة بالدعم الممنوح من طرف الدولة لفائدة الجمعيات
- نشر إعلانات الدعوة للانخراط في مشاريع الشراكة
- وضع خريطة لرصد عملية توزيع الدعم حسب كل جهة، وحسب نوع المشروع الذي يتم تمويله، ومعلومات للاتصال بالجمعيات المستفيدة

إضافة إلى اعتماد نص قانوني ملزم لاستعمال " بوابة شراكة " لضمان انخراط جميع الفاعلين الحكوميين المعنيين ببرامج التمويل العمومي الممنوح للجمعيات.

النتيجة المنتظرة

- تخليق الدعم العمومي الموجه للجمعيات؛
- تكريس الحق في الولوج إلى المعلومات المتعلقة بالدعم العمومي الموجه للجمعيات؛

- تكريس شفافية الولوج إلى هذا الدعم من خلال نشر المعطيات والمساطر المتعلقة بهذا الدعم.

مؤشرات التتبع

- اصدار مرسوم رئيس الحكومة المتعلق بالشراكة بين الدولة وجمعيات المجتمع المدني
- عدد الفاعلين العموميين المنخرطين بالبوابة
- عدد الجمعيات المسجلة بالبوابة
- عدد المعلومات المتعلقة بالدعم العمومي المنشورة بالبوابة
- نسبة تحيين الخريطة المتعلقة برصد توزيع الدعم حسب الجهات ونوعية المشاريع

مؤشرات الأثر

- عدد مشاريع الشراكة مع الجمعيات المعلن عنها بالبوابة
- نسبة زيادة حجم الدعم العمومي السنوي الممنوح للجمعيات

أهم الأنشطة

يناير 2021 – يوليوز 2021

اعتماد مشاورات مع الفاعلين المحنيين بالتمويل العمومي الموجه للجمعيات

يوليوز 2021 – شتنبر 2021

إعداد التصميم الجديد للبوابة

يوليوز 2021 – يوليوز 2023

إعداد وإصدار مرسوم لرئيس الحكومة المتعلق بإلزامية استعمال البوابة من طرف الفاعلين العموميين

أكتوبر 2021 – يوليوز 2022

تطوير النسخة الجديدة للبوابة

يناير 2022 – دجنبر 2022

إعداد دلائل حول كيفية استعمال البوابة من طرف الفاعلين العموميين والجمعيات

يناير 2021 – دجنبر 2022

التواصل والتنسيق مح الفاعلين العموميين من أجل الانخراط بالبوابة

يناير 2021 – دجنبر 2022

إطلاق البوابة والتواصل بخصوصها وبالخدمات التي تقدمها

19

الالتزام

تعزيز المشاركة المواطنة عبر وضع إطار قانوني للتشاور العمومي والتطوع التعاقدي

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

الوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

توصيف الالتزام

الإشكالية المطروحة

- غياب إطار قانوني خاص بالتشاور العمومي، تفعيلا للفصلين 12 و13 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011، وهذا الفراغ القانوني يؤدي إلى تشتيت جهود الدولة في مجال التشاور العمومي، كما يزكي واقع التباين الحاصل في منهجية تنظيم عمليات التشاور التي تطلقها السلطات العمومية والمؤسسات المنتخبة، مما يحول دون تمكين منظمات المجتمع المدني من المساهمة في إعداد وتتبع وتقييم القرارات والمشاريع والسياسات العمومية.
- غياب إطار قانوني محدد ينظم العمل التطوعي التعاقدي بالمغرب وينص على حقوق والتزامات المتطوعين المتعاقدين والجهات المنظمة للعمل التطوعي

الحل المقترح:

- 1. إعداد وإحالة مشروع قانون التشاور العمومي على المسطرة التشريعية، من أجل:
- إقرار كيفيات مشاركة هيئات المجتمع المدني والمواطنات والمواطنين والفاعلين الاجتماعيين في إعداد وتتبع وتقييم القرارات والسياسات العمومية من خلال هيئات وآليات الحوار والتشاور؛
- وضع مقتضيات خاصة بحقوق والتزامات وواجبات أطراف عملية التشاور العمومي وتحديد المبادئ والأهداف التي يقوم عليها.
- 2. إعداد وإحالة مشروع قانون التطوع التعاقدي على المسطرة التشريعية، من أجل:
- تقنين التطوع التعاقدي، بتحديد التزامات الجهات المنظمة للعمل التطوعي التعاقدي اتجاه المتطوعين المتعاقدين، والتزامات المتطوع المتعاقد، وكذا تأطير إنشاء وإنهاء عقد التطوع، وإقرار مقتضيات في مجال التنسيق الوطني، والتعاون الدولي في مجال التطوع التعاقدي.
- وضع مقتضيات قانونية تحرز المشاركة الفعالة للشباب خاصة، والمواطنات والمواطنين عامة في التنمية المجتمعية، وخلق دينامية داعمة لترسيخ العمل التطوعي.

- وللإشارة فقد تم خلال سنة 2020 إطلاق عملية تشاورية موسعة مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الدستورية ومع منظمات وجمعيات المجتمع المدني حول مشروع قانون التطوع التعاقدي، وكذا عقد لقاءات تشاورية مع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية المعنية بهذا المشروع. كما تم تجميع الاقتراحات والتوصيات المنبثقة عن اللقاءات التشاورية المشار إليها وإنجاز دراسة حول تجارب مقارنة فيما يتعلق بقانون التطوع التعاقدي من أجل إعداد الصيغة الأولية لهذا القانون.

النتيجة المنتظرة

- تشجيع هيئات المجتمع المدني والمواطنات والمواطنين والفاعلين الاجتماعيين على المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار العمومي والالتزام بالأخذ بعين الاعتبار نتائج عمليات التشاور العمومي
- تعزيز ممارسة التشاور العمومي بشكل شفاف وذي مصداقية وفعالية ومفيدا لصنع القرار
- تعزيز المشاركة الفعالة للمواطنات والمواطنين في التنمية المجتمعية، وخلق دينامية داعمة لترسيخ العمل التطوعي التعاقدي
- تشجيع المواطنات والمواطنين على المشاركة في الفعل العمومي، والمساهمة في تنمية الرأسمال اللامادي وخلق الثروة ودعم أولويات السياسات العمومية في كل أبعادها
- تقوية الثقة والتضامن بين أفراد المجتمع للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية البشرية المندمجة والمستدامة
- تشجيع الشباب على العمل التطوعي
- فتح آفاق واسعة ودينامية جديدة للعمل التطوعي وللحياة الجمعوية عموما

مؤشرات التتبع

- عدد اللقاءات التشاورية مع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والمؤسسات الدستورية وجمعيات المجتمع المدني من أجل إعداد مشاريع القوانين المتعلقة بالتشاور العمومي والتطوع التعاقدي
- نسبة التوصيات المنبثقة عن اللقاءات التشاورية المشار إليها التي تم إدراجها في مشاريع القوانين
- التأشير على مشروعي القانونين بالأمانة العامة للحكومة
- المصادقة على مشروعي القانونين من طرف مجلس الحكومة

- إحالة مشروعي القانونين على البرلمان

- **مؤشرات الأثر**

- عدد عمليات التشاور العمومي التي تم تنظيمها
- نسبة الأخذ بنتائج التشاور العمومي
- عدد عقود التطوع المبرمة

أهم الأنشطة

دجنبر 2021 – فبراير 2022

إطلاق حملة تشاورية لتلقي مقترحات وآراء مختلف الفاعلين الاجتماعيين والمؤسسات العمومية وكذا القطاعات الحكومية المعنية بمشروع قانون التشاور العمومي

فبراير 2022 – أبريل 2022

تجميع وتحليل الاقتراحات والتوصيات المنبثقة عن اللقاءات التشاورية المشار إليها وإعداد النسخة النهائية لمشروع القانون

أبريل 2022 – شتنبر 2022

إعداد وإحالة النسخة النهائية لمشروع قانون التشاور العمومي على مسطرة المصادقة بالمجلس الحكومي

شتنبر 2022 – أكتوبر 2022

إحالة مشروع قانون التشاور العمومي على المسطرة التشريعية

يناير 2021 – يوليوز 2021

إعداد مشروع قانون التطوع التعاقدي بناء على نتائج مرحلة التشاور

يوليوز 2021 – دجنبر 2021

إحالة مشروع القانون على مسطرة المصادقة بالمجلس الحكومي

يناير 2022 – يناير 2023

إحالة مشروع قانون التطوع التعاقدي على المسطرة التشريعية

OPEN GOVERNMENT MOROCCO
الحكومة المنفتحة بالمغرب
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

الالتزام 20

تعبئة المجتمع المدني ودعم قدراته من أجل تحسين مشاركته في إعداد وتتبع وتنفيذ السياسة البيئية

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة (قطاع التنمية المستدامة)

توصيف الالتزام

الإشكالية المطروحة

- نقص في آليات إشراك وتقوية قدرات المجتمع المدني بصفة عامة، والجمعيات المهتمة بالشأن البيئي بصفة خاصة، مما يحول دون قيامها بالدور المنوط بها دستوريا في إعداد وتتبع وتنفيذ السياسات العمومية، وكذا مساهمتها في إنجاز أنشطة القرب لفائدة المواطنين لا سيما فيما يخص تنمية الوعي البيئي داخل المجتمع، وذلك راجع لعدة أسباب من أهمها:
- نقص في الخبرة
- نقص في التكوين
- نقص في القدرات البشرية والمالية
- عدم التوفر على محطيات محينة حول تطور الأوراش والبرامج الكبرى ذات الصلة بالمجال البيئي.

الحل المقترح

- تقوية قدرات الجمعيات ومدها بالمحطيات البيئية الضرورية وتمكينها من العضوية في اللجن الاستشارية والتنسيقية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، وذلك من خلال:

١. تنظيم دورات تكوينية عن بعد لفائدة الجمعيات البيئية وذلك في المواضيع التالية:

- التحديات العالمية المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة
- الإشكاليات البيئية الوطنية والمحلية
- إجراءات تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على الصعيد الترابي
- التدبير المالي والتقني للمشاريع

٢. إشراك الجمعيات في المسلسلات الاستشارية والتنسيقية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، من خلال:

- تمثيل 5 جمعيات عضوة داخل اللجنة الوطنية للتدبير المندمج للساحل
- تمثيل 3 جمعيات داخل اللجنة الوطنية للمناخ والتنوع البيولوجي

بالنسبة لهاتين اللجنتين فقد تم فتح باب الترشيح لفائدة الجمعيات لعضوية هذه اللجنة. كما تم اختيارها من طرف لجنة كلفت بدراسة ملفات الترشيح وانتقاء الجمعيات وفقا لمعايير محددة. وتشارك هذه الجمعيات في أنشطة اللجن طبقا للمهام المنوطة بها قانونيا.

- تمثيل الجمعيات داخل اللجن الموضوعاتية الوطنية (لجنتين) أو الجهوية (12 لجنة) وسيتم اختار الجمعيات ضمن اللجن الموضوعاتية وفقا لأنشطتها في تخصصات بيئية معينة.

3. توفير المعلومات والمعطيات حول الأوراش والبرامج ذات الصلة بالبيئة، من خلال النشر الاستباقي لمختلف أنشطة وبرامج الوزارة في المجال البيئي والتقارير الجهوية والوطنية حول الحالة البيئية ولإصدارات القوانين البيئية وللقاءات الوطنية والدولية. وذلك عبر البوابة الإلكترونية للقطاع www.environnement.gov.ma

4. دعم المبادرات الجمعوية البيئية من خلال:

- الدعم المؤسساتي لأنشطة الجمعيات عبر مشاركة أطر قطاع البيئة في تنشيط اللقاءات الخاصة بالبيئة والتنمية المستدامة وتوفير القافلة البيئية وتوزيع الدعامات التحسيسية.
- الدعم اللوجستيكي من خلال إحداث النوادي البيئية داخل المؤسسات التعليمية ودور شباب وبعض جمعيات المجتمع المدني مع تجهيزها بمختلف المعدات السمعية البصرية والمعلوماتية.

النتيجة المنتظرة

- تمكين الجمعيات والرفع من مشاركتها في وضع وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية البيئية

مؤشرات التتبع

- عدد الجمعيات المستفيدة من الدورات التكوينية الجهوية
- عدد الجمعيات العضوة باللجن الوطنية الاستشارية والتنسيقية
- نسبة المعلومات المنشورة استباقيا مقارنة مع المعلومات المحددة في المادة 10 من القانون 31.13
- عدد المعطيات الإحصائية المنشورة
- عدد التقارير والدراسات المنشورة

- عدد مبادرات الدعم المؤسساتي واللوجستيكي لفائدة الجمعيات البيئية

مؤشرات الأثر

- عدد الجمعيات المشاركة في البرامج والمشاريع البيئية الوطنية

أهم الأنشطة

ابريل 2022 – ماي 2023

تنظيم دورات تكوينية عن بعد لفائدة الجمعيات البيئية

اكتوبر 2021 – يونيو 2023

إشراك الجمعيات في المسلسلات الاستشارية والتنسيقية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة

يوليوز 2021 – يونيو 2023

النشر الاستباقي للمعلومات البيئية

اكتوبر 2021 – يونيو 2023

دعم المبادرات الجمعوية البيئية

OPEN GOVERNMENT MOROCCO
الحكومة المنفتحة بالمغرب
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

الجماعات الترابية المنفتحة

21

الالتزام

تعزيز الولوج الى المعلومات ودعم المشاركة المواطنة على صعيد الجماعات الترابية

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

وزارة الداخلية /المديرية العامة للجماعات الترابية

توصيف الالتزام

الإشكالية المطروحة

- عدم توفر كل الجماعات الترابية على موقع إلكتروني خاص بها لتسهيل التواصل مع المواطن ومشاركته في تدبير الشأن المحلي والنشر الاستباقي للمعلومات
- عدم توفر منصة إلكترونية موحدة لإيداع طلبات الحصول على المعلومات الموجهة للجماعات الترابية

الحل المقترح

- إنشاء موقع إلكتروني نموذج باللغتين العربية والفرنسية ووضعه رهن إشارة الجماعات يوفر فضاءات ل:
  - النشر الاستباقي للمعلومات
  - التواصل والتفاعل مع المواطنين
  - المشاركة المواطنة.
- إدماج الجماعات الترابية في المنصة الوطنية للحصول على المعلومات www.chafafiya.ma من أجل إيداع ومعالجة طلبات الحصول على المعلومات بطريقة إلكترونية.

النتيجة المنتظرة

- التوفر على فضاءات إلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطنين،
- تيسير عمليات تقديم، ومعالجة وتتبع طلبات الولوج للمعلومات الموجهة للمواطنين للجماعات الترابية،
- تسهيل المشاركة المواطنة في تدبير الشؤون المحلية،

- التوفر على قاعدة بيانات ممركزة لطلبات الحصول على المعلومات حسب الجماعات الترابية، حسب الموضوع ... لاتخاذ إجراءات استباقية لدعم مواكبة النشر الاستباقي

مؤشرات التتبع

- عدد الجماعات الترابية المنخرطة في منصة chafafiya.ma
- عدد الجماعات الترابية التي تستعمل الموقع الإلكتروني النموذج
- عدد المكلفين بتلقي طلبات الحصول على المعلومات الذين تم تكوينهم
- عدد المكلفين بإدارة الموقع الإلكتروني النموذج الذين تم تكوينهم

مؤشرات الأثر

- عدد طلبات الحصول على المعلومات المودعة بطريقة ورقية وبطريقة إلكترونية
- عدد ومجالات المعلومات المنشورة استباقيا
- عدد التشاورات والاستشارات العمومية التي تم إنجازها عبر المواقع الإلكترونية للجماعات الترابية
- عدد عمليات التواصل والتفاعل مح المواطنين التي تم إنجازها عبر المواقع الإلكترونية للجماعات الترابية

أهم الأنشطة

يناير 2021 _ دجنبر 2018

إعداد الدلائل وتطوير حقيبة أدوات

يونيو 2021 – يناير 2022

انعقاد اجتماع لتقديم المشروع للجماعات العشرة النموذج

يناير 2022 _ مارس 2022

تقديم وتحميم حقيبة الأدوات على صعيد الجهات

يونيو 2021 _ يوليوز 2021

تنظيم مقابلات مع الجماعات المعنية لتجميع المبادرات الفضلى للحوار والمشاركة المواطنة

اكتوبر 2021 _ اكتوبر 2021

تنظيم ملتقى لتقاسم المبادرات الفضلى للحوار والمشاركة المواطنة التي تم تجميعها

اكتوبر 2021 _ دجنبر 2021

تنظيم منتدى حول مشاركة الشباب في تجويد الخدمات المتعلقة بالتنشيط الرياضي والثقافي

يناير 2022 _ مارس 2022

تنظيم منتدى حول مشاركة الشباب في تحسين الإطار المعيشي على مستوى الأحياء

ابريل 2022 _ يونيو 2022

تحزيز القدرات لفائدة جهتي درعة تافيلالت وكلميم واد نون

ابريل 2022 _ دجنبر 2022

إعداد دليل للممارسات الفضلى مع توصيات عملية للحوار ومشاركة الشباب في الحياة العامة على المستوى المحلي وخارطة طريق لدعم التحول في تجويد الخدمات المتعلقة بالتنشيط الرياضي والثقافي وكذا تحسين الإطار المعيشي على مستوى الأحياء

الالتزام 22

إعداد ونشر حقيبة أدوات (boîte à outils) لتعزيز التواصل والمشاركة المواطنة على صعيد الجماعات الترابية

الجهة المسؤولة عن التنفيذ

وزارة الداخلية /المديرية العامة للجماعات الترابية

توصيف الالتزام

- **الإشكالية المطروحة**

• نقص في تجميع وتقاسم وتعميم الممارسات الفضلى المتعلقة بالمشاركة المواطنة على صعيد الجماعات الترابية.

- **الحل المقترح:**

• تجميع مبادرات وآليات الحوار والمشاركة المواطنة، لا سيما مع الشباب، على صعيد الجماعات الترابية وإغناؤها بتوجيهات وتوصيات ووضعها رهن إشارة جميع الجماعات الترابية

• إعداد ونشر وتوزيع حقيبة دلائل منهجية متعلقة بالشفافية والمشاركة المواطنة والولوج إلى المعلومة

- **النتيجة المنتظرة:**

• تعزيز وتشجيع المشاركة المواطنة وتفعيلها على مستوى الجماعات الترابية.

- **مؤشرات التتبع:**

• عدد المبادرات وآليات الحوار والمشاركة المواطنة التي تم تجميعها وتطويرها ونشرها

• عدد الدلائل المنهجية المضمنة بحقيبة الأدوات

• عدد عمليات التواصل حول المبادرات وآليات الحوار والمشاركة المواطنة التي تم تجميعها وتطويرها ونشرها

• عدد عمليات التواصل حول حقيبة الأدوات

- **مؤشرات الأثر:**

• عدد الدلائل المنهجية والمبادرات وآليات الحوار والمشاركة المواطنة التي تم اعتمادها وتفعيلها من طرف الجماعات الترابية.

أهم الأنشطة

يناير 2021 _ دجنبر 2021

إعداد الدلائل وتطوير حقيبة أدوات

يونيو 2021 – يناير 2022

انعقاد اجتماع لتقديم المشروع للجماعات العشرة النموذج

يناير 2022 _ مارس 2022

تقديم وتحميم حقيبة الأدوات على صعيد الجهات

يونيو 2021 _ يوليوز 2021

تنظيم مقابلات مع الجماعات المعنية لتجميع المبادرات الفضلى للحوار والمشاركة المواطنة

اكتوبر 2021 _ اكتوبر 2021

تنظيم ملتقى لتقاسم المبادرات الفضلى للحوار والمشاركة المواطنة التي تم تجميعها

اكتوبر 2021 _ دجنبر 2021

تنظيم منتدى حول مشاركة الشباب في تجويد الخدمات المتعلقة بالتنشيط الرياضي والثقافي

يناير 2022 _ مارس 2022

تنظيم منتدى حول مشاركة الشباب في تحسين الإطار المعيشي على مستوى الأحياء

ابريل 2022 _ يونيو 2022

تحزيز القدرات لفائدة جهتي درعة تافيلالت وكلميم واد نون

ابريل 2022 _ دجنبر 2022

إعداد دليل للممارسات الفضلى مع توصيات عملية للحوار ومشاركة الشباب في الحياة العامة على المستوى المحلي وخارطة طريق لدعم التحول في تجويد الخدمات المتعلقة بالتنشيط الرياضي والثقافي وكذا تحسين الإطار المعيشي على مستوى الأحياء

OPEN GOVERNMENT MOROCCO
الحكومة المنفتحة بالمغرب
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

شارع أحمد الشرقاوي، الحي الإداري أكدال،
الرباط - ص.ب: 1076

05 37 67 99 28
05 37 67 99 73

05 37 68 02 83

ogpmaroc@mmsp.gov.ma

Ministère de la Transition Numérique
et de la Réforme de l'Administration

@Ministere_TNRA

@Reformeadministration

tabsite_loi55.19

www.gouvernement-ouvert.ma

OPEN GOVERNMENT MOROCCO
الحكومة المنفتحة بالمغرب
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC